



موازنة
21/20
B U D G E T

وزارة المالية شئون الميزانية العامة

بيان وزير المالية
عن الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية
2021/2020



دولة الكويت
وزارة المالية
شئون الميزانية العامة

بيان وزير المالية
عن الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية
2021/2020

بيان وزير المالية
عن الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2021/2020

رقم الصفحة	المكونات	الفصول
4	تقديم معالي وزير المالية	التقديم
5	التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة للسنة المالية 2021/2020	الفصل الأول
6	أولاً: أسس ومبادئ السياسة الاقتصادية للدولة	
7	1-1 السياسة المالية	
8	2-1 السياسة النقدية	
9	3-1 السياسة التجارية	
10	ثانياً: التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
10	4-1 الخطة الانمائية السنوية للعام 2020/2019	
11	5-1 المشروعات الاستراتيجية	
13	6-1 برامج مرتكزات رؤية الكويت 2035	
15	التطورات الاقتصادية الدولية	الفصل الثاني
16	1-2 اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي	
17	2-2 معدلات التضخم والبطالة	
19	3-2 تطورات سوق النفط العالمي	
23	التطورات الاقتصادية الإقليمية	الفصل الثالث
24	1-3 مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
27	2-3 آفاق اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
29	ثالثاً: علاقات الكويت الاقتصادية على المستوى العربية والدولية	
32	التطورات الاقتصادية المحلية	الفصل الرابع
33	1-4 النمو الاقتصادي المحلي	
36	2-4 معدل التضخم في الكويت	
38	3-4 التطورات النقدية والمصرفية	
40	4-4 نشاط بورصة الكويت	
41	5-4 التجارة، وميزان المدفوعات	
43	6-4 تطورات القطاع النفطي	
45	7-4 السكان والقوى العاملة	

50	مشروع ميزانية السنة المالية 2021/2020	الفصل الخادس
51	أولاً: مقدمة : أسس تقدير الميزانية وتوجهاتها	
54	ثانياً: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020	
56	الباب الأول - الإيرادات النفطية	
57	الباب الثاني - الإيرادات غير النفطية الضرائب والرسوم	
57	الباب الثالث- المساهمات الاجتماعية	
57	الباب الخامس- إيرادات أخرى	
58	الباب السادس- إيرادات التخلص من أصول وإيرادات غير تشغيلية أخرى	
58	ثالثاً المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020	
58	الباب الأول تعويضات العاملين	
59	الباب الثاني السلع والخدمات	
60	الباب الخامس الإعانات	
61	الباب السادس المنح	
61	الباب السابع المنافع الاجتماعية	
62	الباب الثامن مصروفات وتحويلات أخرى	
63	توجيه (3) النفقات الراس مالية	
64	المصادر	

بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2021/2020

أتقدم بهذا البيان الذي يعرض الأسس التي بني عليها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2021/2020، ويلقي الضوء على المستجدات التي شهدتها اقتصادنا المحلي على مدار السنة المالية المنقضية، والتطورات التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية، وخصوصاً منها ما يؤثر في أسس ومسارات اعداد الموازنة العامة، وذلك التزاماً بنص المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

ولا يخفى عليكم أن هذا البيان يأتي في ظل ظروف استثنائية غير مسبوقة أملتها تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وما زامننا من تدهور في أسعار النفط، الذي ما زال يشكل المصدر الرئيسي لايرادات الدولة، مما ضاعف من حجم التحديات التي تواجهها المالية العامة، والتي أقتضت من الدولة التعامل السريع معها من خلال إعادة ترتيب الأولويات وترشيد النفقات، مع المحافظة على أسس ومبادئ ومرتكزات السياسة الاقتصادية الكويتية على المستوى المحلي، والحفاظ على منظومة الروابط والعلاقات الوثيقة التي تتمتع بها الكويت مع مختلف البلدان الشقيقة والصديقة والمجموعات الاقتصادية الدولية.

كما لا يخفى عليكم أهمية هذا البيان المالي والاقتصادي السنوي، بوصفه وثيقة اقتصادية رسمية تعبر عن الأوضاع الراهنة والتوجهات الاستراتيجية للدولة وسياساتها العامة وتطلعاتها المستقبلية. وأتطلع بهذه المناسبة إلى مزيد من التعاضد بين جهود السلطين التشريعية والتنفيذية دعماً للتوجهات التنموية الاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق الرؤية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد الذي نسأل الله جلت قدرته أن يحفظه ويرعاه قائداً ومحفزاً لمسيرتنا في بناء "كويت جديدة".

ختاماً، نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في بيان المنطلقات والأسس التي بني عليها مشروع ميزانية السنة المالية الجارية 2021/2020.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

براك علي الشيتان
وزير المالية

الفصل الأول

التوجهات والسياسة الاقتصادية للدولة للسنة المالية 2021/2020

الفصل الأول

التوجهات والسياسة الاقتصادية للدولة

أولاً: أسس ومبادئ السياسة الاقتصادية للدولة

- أرسى الدستور الكويتي العدالة الاجتماعية أساساً للاقتصاد الوطني القائم على التعاون بين النشاطين العام والخاص، وجعل من تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة أهدافاً اقتصادية رئيسية، كما أكد على إسهام الكويت المستمر في ركب الحضارة الإنسانية. وتستمد السياسات الاقتصادية لدولة الكويت مبادئها ومرتكزاتها من هذه المنطلقات الدستورية التي انبثقت عن منظومة القيم والتقاليد العريقة التي جبل عليها المجتمع الكويتي والذي تميز منذ بدايات نشأته بقيم التسامح والانفتاح على مختلف الثقافات والحضارات وقيم التكافل والتعاون والمثابرة على العمل المنتج والبناء.
- وانطلاقاً من إيمان المجتمع الكويتي الراسخ بالقيم الإنسانية السامية والنبيلة، وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ومبادئ البيئة العربية الأصيلة، تنهض الكويت قيادةً وأفراداً بمسئولياتها الإنسانية والحضارية فتمد يد العون إلى المعوزين، وتضمد جراح الشعوب التي تتعرض للمجاعات أو الحروب أو الكوارث، وتخفف وطأة المعاناة عنها. وقد حظيت الكويت بتكريم دولي مستحق في هذا الإطار حيث اختارت الأمم المتحدة صاحب السمو أمير البلاد قائداً والكويت مركزاً للعمل الإنساني.
- واستناداً إلى موقعها الاستراتيجي المتميز في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي، الذي يجعل منها ممراً طبيعياً للتجارة الدولية، وانطلاقاً من أثرها التجاري العريق، تحافظ الكويت على درجة عالية من الانفتاح المالي والتجاري تجاه مختلف دول العالم، كما تواصل تفعيل أدوات سياستها الخارجية الايجابية ودبلوماسيتها الاقتصادية من أجل ضمان علاقات صداقة وثيقة وتعاون بناء مع مختلف البلدان والتجمعات الاقتصادية.
- على الصعيد المحلي، تلتزم السياسة المالية للدولة بتحقيق أعلى درجة من الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، من خلال توزيع عوائد الثروة النفطية عبر قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، والمحافظة على قيمة الثروات الموزعة من خلال الحفاظ على القوة الشرائية للدخل، ومراقبة أسعار السلع والخدمات، وتوفير الاحتياجات الأساسية بأسعار رمزية، فضلاً عن دعم حزمة من السلع الضرورية. كما تلتزم الدولة بتوفير شبكة أمان اجتماعي واسعة تتمثل في إيجاد فرص التوظيف، وتوفير الرعاية السكنية، وخدمات العلاج والرعاية الصحية، وتهيئة بيئة تعليم وتدريب متطورة، فضلاً عن توفير المساعدات الاجتماعية لفئات وشرائح متعددة.

- كما تحتفظ السياسة النقدية الكويتية بدرجة عالية من الاستقلالية في إدارتها للأوضاع النقدية والمالية في البلاد، إذ يحدد بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي بمعزل عن توجهات السياسة النقدية لمجلس الاحتياط الفيدرالي تجاه الدولار الأمريكي، على الرغم من أهمية الدولار في تسوية قيمة مبيعات النفط الكويتي، وأهميته النسبية في سلة العملات المستخدمة في تحديد سعر صرف الدينار. وتضمن هذه الاستقلالية النقدية استقرار الاقتصاد المحلي على المدى الطويل كما تحد من أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية على معدلات التضخم في السوق المحلية، كما يلتزم البنك المركزي بضمان استقرار قيمة العملة الوطنية، والمتغيرات النقدية الأخرى، وحماية القطاع المصرفي والمالي.

- وتسعى الإدارة الاقتصادية عبر خطط التنمية الاستراتيجية والمتوسطة والسنوية إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المحلي، والتي نتجت عن طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد منذ بداية تدفق الثروة النفطية واضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في إدارة النشاط الاقتصادي. كما تسعى إلى تطوير البيئة التشريعية من أجل تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار وتنويع قاعدة النشاط المحلي، كما تبذل الدولة جهوداً حثيثة في سبيل تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتسعى الإدارة الاقتصادية إلى تحسين مركز الكويت في سلم التنافسية الدولية، عبر تطوير بيئة الأعمال، وتعزيز مستويات الكفاءة والشفافية والحوكمة، والحد من نقشي البيروقراطية، وترهل القطاع العام وتدهور إنتاجيته.

1-1 السياسة المالية

- الإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للسياسة المالية بدولة الكويت، وذلك بسبب غياب الضرائب المباشرة على الشركات والأعمال والأفراد، باستثناء ضريبة الدخل على الاستثمارات الأجنبية، ومحدودية الضرائب غير المباشرة. ويستهدف الإنفاق العام المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ودعم سبل الحياة الكريمة، وتوفير المنافع والخدمات العامة الأساسية.

- ويلعب الإنفاق العام بشقه الجاري، المكون من المرتبات والأجور وما في حكمها والدعومات، دوراً مهماً في المحافظة على استقرار مستوى المعيشة، وحفز الطلب المحلي، بينما يستأثر الشق الرأسمالي من الإنفاق العام بدور تنموي هام من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية. كما تحرص الدولة على تعزيز دور القطاع الخاص في المشروعات الأساسية والتنموية عبر برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- وتتبنى الإدارة المالية برنامج إصلاح مالي يهدف إلى تعزيز وتنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية، ورفع كفاءة القطاع الحكومي، والحد من الهدر في المصروفات والنفقات الحكومية. حيث يتطلب تنويع

مصادر الإيرادات برنامج إصلاح اقتصادي موازي يعيد هيكلة الاقتصاد الوطني، ويخلق بيئة فعالة وجاذبة لممارسة الأعمال، ويدعم دوراً رائداً للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

- وقد تعرضت المالية العامة في الكويت على مدى السنوات الخمس الأخيرة إلى ضغوطات هائلة بسبب الانخفاض الكبير والتقلبات الحادة في أسعار النفط، وقد تصدت الإدارة المالية لهذه الضغوط عبر الحد من جوانب الهدر في التقديرات الأولية لمصروفات الجهات الحكومية، ومن خلال ترشيد النفقات الجارية، وضبط آلية إنشاء مؤسسات وهيئات عامة جديدة، والعمل على دمج الجهات ذات المهام المتشابهة أو المتداخلة.
- وفي هذا السياق، وبسبب الضغوط الاستثنائية التي فرضتها تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وما زانها من تدهور حاد في أسعار النفط، وانخفاض في حصة إنتاج النفط الكويتي في ضوء الاتفاق الأخير المبرم بين منظمة أوبك وحلفائها، قامت الإدارة المالية بإعادة تقدير السعر التحوطي لبرميل النفط في الميزانية العامة من 55 دولار إلى 30 دولار، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة التقديرية من نحو 14.8 مليار دينار إلى 7.5 مليار دينار.
- وفي جانب المصروفات، تم تخفيض مخصصات عدد من بنود إنفاق الجهات الحكومية بنسب تراوحت ما بين 30%، 50% وأكثر من ذلك في بعض الحالات. وشملت البنود التي طالها التخفيض المهمات الرسمية، والتدريب المحلي والخارجي، والمؤتمرات والمعارض، وشراء الآلات والمعدات والأثاث، ونفقات الضيافة، وبنود أخرى. وقد نتج عن ذلك تخفيض تقديرات مصروفات الميزانية من 22.5 مليار دينار إلى نحو 21.5 مليار دينار. وفي هذا السياق أكدت الإدارة المالية على مبدأ المحافظة على حقوق ومكتسبات موظفي الدولة، وعدم المساس بالمستوى الحقيقي لمعيشة المواطنين.

1-2 السياسة النقدية

- تستهدف السياسة النقدية في الكويت بشكل أساسي الحفاظ على الاستقرار النقدي وتأمين ثبات العملة الوطنية في مقابل العملات الدولية، بهدف الحد من الضغوط التضخمية، وبتيح نظام سلة العملات، الذي يتم من خلاله تحديد سعر صرف الدينار الكويتي، لبنك الكويت المركزي قدرًا كبيراً من المرونة يمكنه من تعزيز مناخ الاستقرار النقدي، والمساهمة في امتصاص أثر التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات العالمية المعومة.
- كما تهدف هذه السياسة إلى توجيه الائتمان المصرفي بما يساعد على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة الدخل القومي، كما تهدف إلى المحافظة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي من خلال استخدام الأدوات التحوطية ومراقبة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي.

- على الرغم من درجة الانفتاح العالية للاقتصاد المحلي، والأهمية النسبية الكبيرة للدولار الأمريكي في سلة عملات الدينار الكويتي، إلا أن السياسة النقدية المحلية تولي اهتماماً رئيسياً لمؤشرات أداء الاقتصاد الوطني، وقطاعاته غير النفطية على وجه الخصوص، وتطور مؤشرات نمو الائتمان والودائع عند تحديدها لسعر خصم الدينار الكويتي، حيث يتمتع البنك المركزي بقدر ملموس من الاستقلالية عن المنطقة الدولارية.

1-3 السياسة التجارية

- نظرا للظروف التي فرضتها الصدمتين الخارجيتين، الصحية والنفطية، فإن السياسة التجارية للدولة، والتي تعمل أساسا من خلال حسابات ميزان المدفوعات، والمشار الى تطوراته أعلاه، تحرص على استمرار تعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية، لاسيما من خلال الجمعيات التعاونية، ونقاط تجارة الجملة والتجزئة الأخرى. وذلك للتكيف مع فترة احتواء نتائج انتشار فايروس كورونا، والانتقال تدريجيا الى استعادة النشاط الاقتصادي.
- وعلى المستوى المحلي، مثلا، تستمر توجهات " مركز الكويت للأعمال" في العمل على تعزيز سرعة اتخاذ القرارات الهادفة الى المزيد من توفير البيئة المناسبة لإدارة الأعمال. وحسب آخر الإحصاءات المتاحة، لغاية نهاية عام 2019، فقد منحت وزارة التجارة والصناعة، من خلال المركز، حوالي 1478 ترخيص، توزعت بين 1394 لشركات الأشخاص، و23 للشركات الحرة المتناهية الصغر، و61 للمركبات المتنقلة.
- أما على المستوى الدولي، فتستند توجهات تعزيز دور السياسة التجارية للدولة الى حرية التجارة الخارجية، والابتعاد عن الحمائية، والانفتاح على بقية انحاء العالم حيث أن الكويت تميزت منذ نشأتها بانفتاح تجاري واسع وتواصل مع ثقافات وبيئات حضرية متنوعة وذلك بحكم موقعها الجغرافي المتميز.
- كما تحرص الدولة، أيضا، على المزيد من الانفتاح التجاري على أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمان ملكيته لكامل حقوق التملك، وفق ضوابط تخدم الاقتصاد الكويتي، وتحمي بعض الأنشطة الاستراتيجية المحلية. حيث وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الكويت، منذ الأول من يناير 2015 ولغاية الآن الى حوالي 960 مليون دينار، تضمنت 37 كيان استثماري أجنبي.
- إن استمرار توجه السياسة التجارية ضد الحمائية وتعزيز حرية التبادل التجاري في ظل قيود جمركية متواضعة جدا، وكذلك استمرار الانفتاح على اغلب بلدان العالم، يوفر للدولة خيارات أفضل لتعزيز العرض الكلي من السلع داخل الدولة، ويكسب الدولة مرونة كبيرة في توفير هذه السلع، خاصة في ظل أوقات الصدمات الخارجية.

- كما تتعزز هذه التوجهات، على المستوى الدولي، بحرص الدولة على التواجد التجاري في الساحة الدولية ويتمثل ذلك بدور دولة الكويت في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، باعتبارها عضواً مؤسساً عند انشاء المنظمة عام 1960.
- ولعل من أهم التوجهات الدولية لتعزيز الدور التجاري، والمرتبب بتوجهات التنويع، هو الاهتمام، بفكرة المناطق الحرة الصناعية. ويساعد هذا التوجه في المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وما يرتبب بذلك من خلق فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية، ورفع إنتاجيتها، وزيادة أهمية الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات، والنقل التكنولوجي، والمزيد من التكامل الاقتصادي المنتج مع بقية انحاء العالم.
- وقد حققت دولة الكويت تطوراً ملموساً في ترتيب الدول، البالغ 190 بلد، ضمن مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عام 2020. حيث كانت ضمن 20 دولة ممن شهدوا تحسناً في ترتيب الدول. وتجسد ذلك في الانتقال من المرتبة 97 الى 83، مقارنة بالعام السابق (World Bank, 2020).
- الآ ان الدولة تعمل بجديّة، ضمن توجهات السياسة التجارية الحالية، والمستقبلية، على معالجة العديد من المشاكل المرتبة بمؤشر التجارة عبر الحدود فوفقاً لموقع الجمارك الإلكترونية لدولة الكويت، فإن الإدارة العامة للجمارك تعمل للتطوير ليشمل عدد من الإجراءات وهي: إتمام كافة إجراءات الاستيراد والتصدير بشكل الكتروني ومعالجة أكثر من 2000 بيان الكتروني بشكل يومي، واعتماد واجهة واحدة للتصريح بتدفق البيانات بين القطاعات المختلفة، وحصول القطاعات الجمركية بشكل مسبق على المعلومات، وتفعيل التكامل لأكثر من عشرة مواقع جمركية مختلفة براً وبحراً وجواً ومراكز البريد والمناطق الحرة والمستودعات الجمركية، وغيرها من إجراءات التي من شأنها تيسير التجارة عبر الحدود.

ثانياً: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1-4 الخطة الإنمائية السنوية للعام 2020/2019

- أنطلقت برامج الخطة الإنمائية السنوية للعام 2020/2019 من رؤية كويت جديدة التي تعكس الرغبة السامية لصاحب السمو في أن تصبح الكويت بحلول سنة 2035 مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار يقوده القطاع الخاص. وتمثل هذه الخطة السنوية الحلقة الخامسة والأخيرة من الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الصادرة بالقانون رقم 11 لسنة 2015.

- وكانت الخطة الخمسية قد تضمنت (32) برنامجاً تنموياً بتكلفة إجمالية تقارب 23.5 مليار دينار، وتهدف هذه البرامج إلى تحسين مركز الدولة في سلم التنافسية العالمية. وتستند برامج الخطة الى سبعة مرتكزات أساسية هي:

- 1- إدارة حكومية فاعلة: إصلاح وتطوير أداء الجهاز الإداري بالدولة ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية في تقديم الخدمات العامة بجودة عالية، وفي إطار من الشراكة والعدالة والمساءلة والشفافية والنزاهة.
- 2- اقتصاد متنوع مستدام: تحول القطاع الحكومي إلى مهام التنظيم والمراقبة، وتمكين القطاع الخاص عبر التخصيص أو الشراكة مع القطاع العام، ودعم مبادرات الشباب الكويتي، وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- 3- بنية تحتية متطورة: تطوير منظومة النقل البري والبحري والجوي، وزيادة القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية والماء، وتطوير بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 4- بيئة معيشية مستدامة: ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والتناغم مع البيئة بشكل يسمح باستدامة هذه الموارد، وخفض نسب التلوث البيئي، وتوفير الرعاية السكنية الملائمة، واستخدام الطاقات المتجددة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة.
- 5- رعاية صحية عالية الجودة: تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وفقاً لأفضل المستويات العالمية في القطاعين العام والخاص، والانتقال بالنظم الصحية من مرحلة العلاج إلى مرحلة الوقاية من الأمراض والتصدي لها في مراحلها المبكرة.
- 6- رأس مال بشري إبداعي: اكتساب الأفراد للمعرفة والمهارات وقدرات الإبداع والابتكار، وخلق قوى عاملة منتجة وتنافسية تعكس عوائدها بالإيجاب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعزيز رأس المال الاجتماعي.
- 7- مكانة دولية متميزة: سياسة خارجية متوازنة تقوم على ثوابت السعي إلى الاستقرار الإقليمي والعالمي، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية، وتعزيز صورة الكويت كبيئة آمنة ومستقرة، وتعزيز صورتها في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

1-5 المشروعات الاستراتيجية

- وتضمنت الخطة عدداً من المشروعات الاستراتيجية التي تهدف الى دعم رؤية الدولة في التحول إلى مركز مالي وتجاري، وتنفذ هذه المشروعات الجهات الحكومية أو عبر نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتقدر تكلفة مشروعات الشراكة وعددها (4) بنحو 988 مليون دينار أي 4.2% من إجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية، إضافة إلى مشروع واحد بصورة شركة مساهمة بتكلفة إجمالية قدرها 611 مليون دينار تمثل نسبة 2.6 من إجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية.

- ويبين الجدول رقم (1-1) الموقف التنفيذي للمشروعات الكبرى (التي تزيد تكلفة كل مشروع منها عن 100 مليون دينار) وذلك في تاريخ 15 يونيو 2020.

جدول (1-1)

الموقف التنفيذي للمشروعات الكبرى في الخطة السنوية 2021/2020 حتى تاريخ 15 يونيو 2020

المشروع	الجهة	الحالة	المرحلة	التكلفة مليون د.ك	التكلفة السنة المالية	نسبة الإنجاز	تاريخ الانتهاء
مبنى جديد بمستشفى ابن سينا	وزارة الصحة	مستمر	تحضيرى	100.0	0.2	9.0	2021-03-31
مبنى جديد بمستشفى الاميرى	وزارة الصحة	مستمر	تنفيذي	101.5	0.1	87.9	2019-05-25
مباني جديدة بمستشفى الفروانية	وزارة الصحة	مستمر	تنفيذي	265.1	51.5	56.7	2021-01-21
مبنى جديد بمركز الكويت للسرطان	وزارة الصحة	مستمر	تنفيذي	175.9	40.0	44.3	2020-06-30
مستشفى الصباح الجديد	وزارة الصحة	مستمر	تنفيذي	179.1	50.0	71.9	2020-12-17
شركة المستودعات العامة والمنافذ الحدودية (العبدلي)	الهيئة العامة للإستثمار	مستمر	تحضيرى	611.0	0.0	30.0	2022-12-31
توسعة مطار الكويت مبنى الركاب (2)	وزارة الأشغال العامة	مستمر	تنفيذي	1413.4	324.5	31.0	2024-09-01
جسر الشيخ جابر الأحمد	الهيئة العامة للطرق	مستمر	تم الإنجاز	938.0	0.0	100.0	2019-09-23
ميناء مبارك الكبير	وزارة الأشغال العامة	مستمر	تنفيذي	990.8	30.0	52.7	2021-11-30
مصفاة الزور	مؤسسة البترول الكويتية	مستمر	تسليم	4871.0	920.0	93.9	2020-12-31
الوقود البيئي	مؤسسة البترول الكويتية	مستمر	تنفيذي	4680.0	500.0	98.5	2020-11-05
تفعيل دور المعلومات الصحية	وزارة الصحة	مستمر	تنفيذي	122.0	10.5	66.4	2021-03-31
الطريق الإقليمي المرحلة الثانية- الجزء الشمالي	الهيئة العامة للطرق	مستمر	تنفيذي	274.5	75.0	25.1	2024-04-14
الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور	مؤسسة البترول الكويتية	مستمر	تحضيرى	2368.0	30.0	9.2	2025-07-31
مباني جديدة بمستشفى العдан	وزارة الصحة	مستمر	تنفيذي	232.1	50.0	51.4	2020-04-05
تطوير المدرج الشرقي في المطار الدولي	الإدارة العامة للطيران المدني	مستمر	تنفيذي	157.6	46.6	39.7	2022-05-15
مجمع الشقايا للطاقة المتجددة	معهد الكويت للأبحاث العلمية	مستمر	تنفيذي	176.6	5.5	95.2	2022-03-31
إنشاء محطة الدوحة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي - المرحلة الأولى	وزارة الكهرباء والماء	مستمر	تنفيذي	140.0	28.7	89.2	2023-03-01
مستشفى الولادة الجديد	وزارة الأشغال العامة	مستمر	تنفيذي	220.7	37.5	29.7	2021-07-08
الشبكة الضوئية الكبرى FTTH (المرحلة الثالثة)	وزارة المواصلات	مستمر	تحضيرى	104.5	0.5	9.0	2027-03-31
المدن العمالية- مدينة جنوب الجھراء	هيئة مشروعات الشراكة	مستمر	تحضيرى	134.0	0.0	66.0	2021-05-06
توريد وتركيب وتشغيل وصيانة توربينات غازية بمحطة الصبية للقوى الكهربائية وتقطير المياه (3)	وزارة الكهرباء والماء	مستمر	تنفيذي	177.0	25.2	87.8	2021-07-01
جنوب سعد العبدالله	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	مستمر	تحضيرى	136.7	8.6	11.5	2029-04-30
تطوير المناطق التخزينية التابعة لمؤسسة الموانئ الكويتية	مؤسسة الموانئ الكويتية	مستمر	تحضيرى	200.0	64.0	0.4	2024-02-01
مستشفى الأطفال	وزارة الأشغال العامة	مستمر	تحضيرى	400.0	0.5	11.6	2023-10-31
تطوير ميناء الشويخ	مؤسسة الموانئ الكويتية	مستمر	تحضيرى	165.0	52.5	5.0	2022-02-02
تصميم مستشفى مدينة صباح الاحمد	وزارة الصحة	مستمر	تحضيرى	150.0	0.2	2.7	2023-03-30

2029-08-31	12.6	6.5	570.1	تحضيري	مستمر	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	جنوب صباح الأحمد
2021-12-01	9.0	46.0	108.0	تحضيري	مستمر	مؤسسة الموانئ الكويتية	تطوير ميناء الشعبية
2020-03-31	70.2	8.6	182.4	تنفيذي	مستمر	وزارة التربية	المنظومة المتكاملة لاصلاح التعليم
2022-09-30	54.1	225.0	2782.6	تنفيذي	مستمر	جامعة الكويت	مدينة صباح السالم الجامعية
2026-05-28	2.9	0.5	110.0	تحضيري	مستمر	الإدارة العامة للإطفاء	أكاديمية الكويت لعلوم الاطفاء
2023-12-31	63.0	0.0	230.0	تنفيذي	مستمر	شركة مستشفيات الضمان الصحي	تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية
2022-07-31	94.6	18.0	325.2	تسليم	مستمر	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	مدينة جابر الأحمد
2023-09-30	51.4	284.4	2054.1	تنفيذي	مستمر	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	مدينة المطلاع السكنية
2025-03-31	50.0	18.5	140.5	تنفيذي	مستمر	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	ضاحية جنوب عبدالله المبارك
2025-12-01	5.0	0.8	159.0	تحضيري	مستمر	وزارة الأشغال العامة	محطة تنقية ورفع جنوب المطلاع والأعمال المكملة
2026-02-01	9.9	1.5	417.7	تحضيري	جديد	الهيئة العامة للطرق والنقل البري	تطوير الطريق الدائري الرابع
2021-05-31	18.0	165.0	520.0	تحضيري	جديد	مؤسسة البترول الكويتية	الدببة للطاقة الشمسية

1-6 برامج مرتكزات رؤية الكويت 2035

- أقر المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في إطار مرتكزات الرؤية السامية لتحول الكويت الى مركز مالي وتجاري بحلول العام 2035 ثمانية برامج هي:

البرنامج 1: بناء المنطقة الاقتصادية الشمالية

- يتضمن هذا البرنامج تطبيق قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية واللوائح التنفيذية الخاصة به بحلول عام 2025، وتأسيس مؤسسة المنطقة الاقتصادية الشمالية وشركات تطويرها بحلول ذلك العام 2025، بالإضافة الى إنجاز الخطة الإنمائية الخاصة بالمنطقة، وتدشين ميناء مبارك. ويستهدف مشروع المنطقة الشمالية خلق منطقة اقتصادية دولية حرة وممراً تجارياً آمناً يمتد من شمال الكويت إلى آسيا الوسطى، وتتميز المنطقة ببيئة أعمال متكاملة وبنى تحتية متطورة تعزز الرفاهية ونمو الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتمثل الجزر الخمس (بوبيان ووربة وفيلكا ومسكان وعوهة) بالإضافة إلى جزء من البر الرئيسي للصبيبة حدود المشروع بمساحة 1,665 كيلومتر مربع.

البرنامج 2: تعزيز قطاع خاص ديناميكي

- يعزز هذا البرنامج نمو القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز القدرة على الابتكار والتنافسية الدولية، وتفعيل برنامج التخصيص، وزيادة المشروعات الممولة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، زيادة أثر المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويلها ورعايتها وتوسيع نطاقها.

البرنامج 3: تعزيز قدرات المواطنين والمؤسسات

- يدعم هذا البرنامج مهارات القوى العاملة وقدراتها الوظيفية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في المستقبل. ويحسن هذا البرنامج جودة التعليم وإدماج كافة الفئات العمرية بما فيها ذوي الإعاقة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومواءمة برامج التعليم مع متطلبات سوق العمل.

البرنامج 4: تطوير حكومة مترابطة وشفافة

- يحسن هذا البرنامج ترابط، فعالية، وشفافية الحكومة من حيث النظم والإجراءات الداخلية ومن ناحية تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين ولشركات القطاع الخاص. وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي، وتعزيز إدارة الأداء وإصلاح الخدمة المدنية في كافة القطاعات الحكومية وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية.

البرنامج 5: تشييد بنية تحتية متماسكة

- بناء بنية تحتية متكاملة تربط بين الأشخاص ومواقع العمل وتدعم العلاقات الإنسانية، وتحسن من اتصال الكويت بالعالم. وإيجاد بدائل مستدامة لنظام الإسكان، وتطوير أنظمة النقل وتحسين كفاءتها، وتطوير البنية التحتية للمعلومات والاتصالات.

البرنامج 6: إيجاد مناطق معيشية متناغمة بيئياً

- تحسين مستوى المعيشة في المحافظات من خلال تحديث إدارة المياه والطاقة والنفايات، وبناء مدن صديقة للبيئة قائمة على بنية تحتية خضراء وتكنولوجيا ذكية بهدف تحسين صحة المواطنين، ودعم الابتكار في التكنولوجيا.

البرنامج 7: تعزيز صحة ورفاه الجميع

- يحسن هذا البرنامج صحة المواطنين من خلال مكافحة الأمراض المزمنة غير السارية، وتعزيز الصحة العامة كافة الفئات العمرية بما فيها ذوي الإعاقة، وتحسين جودة تقديم خدمات الرعاية الصحية.

البرنامج 8: مشاركة فعالة في المجتمع العالمي

- يهتم هذا البرنامج بثقافة وتاريخ الكويت الغني كميناء تجاري إقليمي على مر العصور، وسيتم أيضاً إبراز جهود الدولة لضمان السلام العالمي وكونها منصة للتبادل الفكري والثقافي.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الدولية

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الدولية

1-2 اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي

• تعرض الاقتصاد العالمي إلى صدمة قوية بدءاً من الربع الأول للسنة الجارية 2020، بسبب تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، مما أثر سلباً على معدلات الأداء والنمو. وتمثلت إشكالية هذه الأزمة في عدم اليقين بالنسبة لتقدير أفقها الزمني، أو حجم آثارها وتداعياتها. كما تمثلت في التعطيل الكامل للعديد من قطاعات النشاط الاقتصادي، بعد أن حظيت متطلبات معالجة أزمة انتشار الفيروس بأولوية على ما عداها من المتطلبات، وهو الأمر الذي أدى إلى توقف الدخل الذي تحققه القطاعات الاقتصادية المعطلة، وتسبب في توقف إنتاج العديد من السلع والخدمات، وانتشار سريع ومفاجئ للبطالة، ومظاهر العوز ونقص الإمدادات الضرورية في العديد من الدول.

• وأدت هذه التداعيات إلى مضاعفة الدور الملحق على عاتق شبكات الأمان الاجتماعي، والمجتمع المدني لمساعدة المتضررين من توقف الأجور والإمدادات الضرورية. كما أدت الخسائر والأضرار الكبيرة المحققة إلى تزايد الاهتمام بحزم وبرامج التحفيز المالي وتوجيهها إلى الفئات المستحقة لها، وترتب على المعالجات سواء الصحية أو المالية والاقتصادية تنامي دور الدولة ومؤسسات القطاع العام في الإدارة الاقتصادية وتعطلت إلى حد كبير آليات السوق. وترتب على الحزم المالية الكبيرة تنامي دور السياسة المالية في مختلف البلدان، كما تزايدت الحاجة إلى الاقتراض الخارجي وإلى المساعدات والمعونات من قبل المنظمات الدولية والبلدان الغنية.

• وبسبب هذه التداعيات تعرضت التوقعات الخاصة بالنمو الاقتصادي العالمي، وأيضاً على النمو على مستوى الأقاليم الاقتصادية، والبلدان المختلفة، لعام 2020، وكذلك لعام 2021 إلى إعادة تقدير باتجاه الخفض. ويوضح الجدول رقم (1-2) النمو السالب المتوقع خلال العام 2020، فيما عدا الصين، إلا أنه أقل (1.0%) من التوقعات التي نشرت في أبريل الماضي. إلا أن التوقعات السلبية للنمو عام 2020، والتي مصدرها الأساسي النصف الأول من العام، ستبدأ، حسب توقعات تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يونيو من العام الجاري، بالانتعاش التدريجي بدءاً من النصف الثاني من السنة لتتحول معدلات النمو السالبة إلى موجبة في الغالب عام 2021. وتتفاوت درجة الإيجابية من إقليم ومن بلد إلى آخر. وتظهر إيجابية النمو بشكل خاص في حالة البلدان الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند في آسيا وروسيا في أوروبا. ويعود التحسن في النصف الثاني من عام 2020 وعام 2021

إلى عودة الطلب (المحلي والأجنبي) تدريجياً، إلى مستواه السابق. ويلعب انتعاش سلاسل الانتاج دوراً رئيسياً في استعادة نمو الإقتصاد العالمي والصين بشكل خاص لإعتماد أغلب البلدان المتقدمة على توريدات السلع الوسيطة من هذا البلد.

جدول (1-2)

معدلات النمو الاقتصادي العالمي (%) المتوقعة في يونيو 2020 لعامي 2020 و2021

واختلافها عن توقعات أبريل 2020

الدولة أو الإقليم	المتوقع لعام 2020	المتوقع لعام 2021	اختلاف التوقعات لعام 2020	اختلاف توقعات لعام 2021
العالم	-4.9	5.4	-1.9	-0.4
منطقة اليورو	-10.2	6.0	-2.7	1.3
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-4.7	3.3	-1.9	-0.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-9.4	3.7	-4.2	0.3
الولايات المتحدة	-8.0	4.5	-2.1	-0.2
ألمانيا	-7.8	5.4	-0.8	0.2
فرنسا	-12.5	7.3	-5.3	2.8
إيطاليا	-12.8	6.3	-3.7	1.5
إسبانيا	-12.8	6.3	-4.8	2.0
اليابان	-5.8	2.4	-0.6	-0.6
المملكة المتحدة	-10.2	6.3	-3.7	2.3
كندا	-8.4	4.9	-2.2	0.7
الإقتصادات الصاعدة:	-0.8	7.4	-1.8	-1.1
الصين	1.0	8.2	-0.2	-1.0
الهند	-4.5	6.0	-6.4	-1.4
روسيا	-6.6	4.1	-1.1	0.6

المصدر: بيانات مجمعة من صندوق النقد الدولي 2020

2-2 معدلات التضخم والبطالة

- من بين أهم التطورات الاقتصادية التي نتجت عن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد تراجع معدلات التضخم، وارتفاع معدل البطالة، حسب ما يتبين من مقارنة تقديرات هذه المعدلات للعام الجاري 2020 قبل وبعد الأزمة. ويشمل اتجاه هذه المعدلات كافة الأقاليم، والبلدان المبينة في الجدول دون استثناء.

التضخم

- وكان لانحسار زخم الطلب على السلع والخدمات، بسبب الإقفال الجزئي أو الكلي للأنشطة الاقتصادية، أثر حاسم في خفض معدل التضخم على الرغم من حزم الحوافز المالية الضخمة التي بدأ ضخها في البلدان المتقدمة وعدد كبير من البلدان النامية أيضاً منذ مارس 2020. إلا أن استمرار نقص العرض، بسبب تعطيل الأنشطة الاقتصادية، قد يؤدي إلى عودة ظاهرة التضخم من جديد، وقد حفّز ذلك عدداً من البلدان الصناعية، والصين في مقدمتها، على بذل جهود قياسية من أجل احتواء انتشار الفيروس، وعودة الأنشطة الاقتصادية للعمل على وجه السرعة. وستساعد مثل هذه الجهود، في حال استمرارها، على كبح جماح أي ارتفاع محتمل في معدلات التضخم. ويسمح استمرار التحكم بهذه المعدلات للحكومات في متابعة انتعاش سياسة مالية توسعية عبر تخفيض أسعار الفائدة وهذا أمر مهم، باعتباره أحد ركائز سياسة التحفيز المالي.
- وفي حالة الولايات المتحدة مثلاً، انخفض معدل التضخم في شهر يوليو 2020 بنحو 0.6% في المناطق الحضرية مقارنة مع شهر مايو من نفس العام. أما في حالة منطقة اليورو فقد وصل معدل التضخم في شهر يونيو 2020، على أساس شهري إلى 0.4% بالمقارنة مع 0.3% في مايو.

البطالة

- أما معدلات البطالة فقد شهدت ارتفاعاً شديداً في كافة البلدان المشار إليها بالجدول رقم (2-2). وذلك بسبب حالات التسريح الكلي أو الجزئي للعمالة في هذه البلدان وبلدان أخرى أيضاً. وفي حالة الولايات المتحدة على سبيل المثال، وصل معدل البطالة في يوليو 2020 إلى 10.2% مقارنة بنحو 11.1% في شهر يونيو السابق. أما على مستوى عدد العاطلين فقد ارتفع بحوالي 1.8 مليون في شهر يوليو 2020 (المصدر: مكتب احصاءات العمل الأمريكي). أما في حالة المجموعة الأوروبية، فقد كان معدل البطالة خلال يونيو 2020 حوالي 7.1%، وفي منطقة اليورو 7.8%. وتشير التوقعات تشير إلى أن أسواق العمل في كلٍ من أسبانيا، وإيطاليا، وفرنسا هي من بين الأسواق الأوروبية الأشد تضرراً.
- وقدرت منظمة العمل الدولية (ILO) أن نحو 1.6 مليار عامل في القطاع غير المنظم أو غير الرسمي، يواجهون خطراً مباشراً لفقدان مصادر عيشهم بسبب انتشار الفيروس. وأن 60% من دخل هؤلاء العاملين بهذا القطاع قد تعرض للانخفاض في الشهر الأول من انتشار الفيروس. ووصلت هذه النسبة إلى 81% في أفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية و 21.6% في آسيا والمحيط الهادي و 70% في أوروبا وآسيا الوسطى. وعلى المستوى الإقليمي تقدر المنظمة أن أمريكا الشمالية والجنوبية ستخسر نحو 12.4% من الوظائف، بينما تصل الخسارة في حالة أوروبا وآسيا الوسطى إلى 11.8%، بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2019.

كما قدرت المنظمة أن تتعرض 305 ملايين وظيفة بدوام كامل إلى التوقف مقارنة بالربع الرابع من عام 2019.

جدول (2-2)

تقديرات معدلات التضخم، والبطالة المتوقعة لعام 2020
قبل وبعد أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد

توقع البطالة عام 2020 بعد الأزمة	توقع البطالة عام 2020 قبل الأزمة	توقع التضخم عام 2020 بعد الأزمة	توقع التضخم عام 2020 قبل الأزمة	عدد من الأقاليم الاقتصادية والبلدان
10.4	7.5	0.2	1.4	منطقة اليورو
غ.م	غ.م	8.4	9.1	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
غ.م	غ.م	6.2	6.7	أمريكا اللاتينية والكاريبي
10.4	3.5	0.6	2.3	الولايات المتحدة
3.5	3.3	0.3	1.7	ألمانيا
10.4	8.4	0.3	1.3	فرنسا
10.5	10.3	0.2	1	إيطاليا
17.5	13.2	-0.3	1	إسبانيا
2.3	2.4	0.2	1.3	اليابان
4.4	3.8	1.2	1.9	المملكة المتحدة
7.2	6	0.6	2	كندا
غ.م	غ.م	3	5.6	الإقتصادات الصاعدة:
5.1	3.8	1.2	2.4	الصين
4	غ.م	1.9	4.1	الهند
4.8	4.8	3.1	3.5	روسيا

المصدر: IMF, October 2019, and January 2020

2-3 تطورات سوق النفط العالمي

- شهدت أسعار النفط في الربع الأول من العام الجاري 2020 أسوأ تدهور لها منذ أزمة الانكماش المالي في العام 2008. وذلك بسبب الانهيار الحاد في جانب الطلب، نتيجة التعطيل القسري للأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. إذ تسبب الأثر السلبي للجائحة في انخفاض حاد في الطلب على الوقود والطاقة إجمالاً، حيث تعطل قطاع النقل والمواصلات وقطاع السياحة والفنادق، نتيجة سياسات حظر التنقل الجزئي والكلّي وتوقف معظم الرحلات الجوية وإغلاق العديد من المطارات حول العالم وتقلص حركة المواصلات البرية.

• وأمّدت الأزمة إلى قطاعات أخرى حيث توقفت معظم خطوط الانتاج وتقلصت أنشطة الصناعات الرأسمالية والاستهلاكية المعمرة، وأنشطة التبادل التجاري، إذ تعطلت المبادلات، وأقفلت منافذ التسوق. وقد ترتب على كل ذلك فائض في إمدادات الطاقة، وخصوصاً النفط الأكثر أهمية في قطاعات النقل الجوي والبحري والبحري مما أدى إلى انخفاض سعر برميل خام القياس الأمريكي إلى نحو 16.6 دولاراً في نهاية شهر مارس 2020، وانخفاض متوسط برميل سلة أوبك إلى أقل من 30 دولاراً مما دفع منتجي النفط إلى تقديم خصومات تنافسية بحثاً عن مشترين محتملين.

• كان الربع الثاني من 2019 قد شهد تزايد المخاوف بشأن توقعات النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط بسبب تصاعد التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين والتوترات الجيوسياسية، وإنقطاع إمدادات الخام الروسي إلى أوروبا الشرقية وألمانيا على خلفية تلوث شحنات النفط الروسي بالكلوريد العضوي والذي يتحول بمرور الوقت خلال عملية التكرير إلى حمض الهيدروكلوريك وهو ما يمكن أن يلحق أضراراً بمصافي النفط.

• وشهدت أسعار الخام تقلباً كبيراً على وقع هذه المخاوف حيث انخفضت في أبريل من أعلى مستوى لها منذ أكتوبر 2018 إلى أدنى مستوى لها منذ يناير 2019. إذ سجل متوسط سعر برميل سلة خامات أوبك 70.8 دولاراً في أبريل 2019 قبل أن ينخفض إلى 62.9 دولار في يونيو، أي ما يعادل إنخفاض بنسبة 11.2%. وتزامن ذلك مع زيادة الالتزام بإتفاق أوبك + على خفض الانتاج الذي بدأ في يناير 2019، حيث ارتفعت نسبة الالتزام من 83% في يناير 2019 إلى 168% في أبريل، وهو أعلى مستوى التزام منذ بدء تنفيذ إتفاق خفض الإنتاج في عام 2017، ثم تراجع بعد ذلك إلى 137% في يونيو.

• وتواصل تباطؤ معدل إنتاج النفط الصخري الأمريكي بسبب استمرار المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية وبخاصة خطوط الأنابيب، والارتفاع غير المتوقع في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة وقد يرجع السبب في ذلك إلى ضعف إنتاج المصافي.

• وشهدت أسعار النفط انتعاشاً تدريجياً منذ أكتوبر 2019 بعد انتشار توقعات متفائلة عن قرب التوصل إلى اتفاق تجاري جزئي بين الولايات المتحدة والصين الأمر الذي من شأنه إنعاش الطلب، أما في جانب العرض فأفادت حينها تقارير بأن دول أوبك + قد لا تنفذ تخفيضاً أعمق في 2020 إذ تتوقع تباطؤاً في الإمدادات من المنتجين غير الأعضاء في أوبك.

• وتزامنت تلك التطورات مع تعزز الطلب على النفط من الصين مع افتتاح مصاف جديدة في البلاد، إذ أظهرت البيانات الجمركية زيادة في الواردات بنسبة قاربت 11.5% على أساس سنوي في أكتوبر 2019.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، كانت الصين أكبر مساهم في نمو الطلب خلال الربع الثالث من العام 2019، إذ أضافت 0.64 مليون برميل يومياً مقارنة بالعام السابق. وأظهر تقرير الوكالة أن نمو الطلب في الربع الثالث من 2019 ارتفع أكثر من الضعف مقارنة بالربع السابق، إذ نمت بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً مقارنة بنمو قدره 0.44 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من عام 2019.

تطورات الأسواق النفطية وانعكاساتها المتوقعة خلال 2021/2020

- من المتوقع وفق تقديرات صندوق النقد الدولي (تحديث يونيو 2020) انكماش نمو الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد من 2.9% عام 2019 إلى سالب (4.9%) عام 2020. وقد دفع ظهور بؤابر الركود الاقتصادي العالمي البنوك المركزية إلى تخفيض سعر الفائدة وضخ أموال هائلة لإنعاش الاقتصاد.
- اعتماداً على التوقعات بشأن انخفاض نمو الاقتصاد العالمي فإن أغلب المنظمات والهيئات المعنية بشؤون الطاقة مثل أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة الطاقة الأمريكية والشركات الاستشارية العالمية قامت بتخفيض توقعاتها لنمو الطلب على النفط خلال عام 2020 بواقع انخفاض مقداره 8.5 مليون برميل يومياً بالمقارنة مع العام السابق.
- أما على صعيد الإنتاج، فقد تم خفض توقعات زيادة امدادات النفط من دول خارج أوبك خلال عام 2020 بواقع 3.2- مليون برميل يومياً مقارنة بالعام الماضي.
- وتم تخفيض الاستثمار والإنفاق الرأسمالي لعام 2020 من قبل شركات النفط والغاز العالمية، حيث من المتوقع أن تبلغ قيمة الإنفاق الرأسمالي لعام 2020 حوالي 338 مليار دولار بانخفاض بواقع 123 مليار دولار عن الإنفاق الذي تم رسده للعام ذاته حتى الآن.
- بسبب انهيار الأسعار والعوامل السلبية المتزايدة، اتفقت دول أوبك + في 10 إبريل 2020 على أن تقوم بخفض انتاجها بنسب متساوية لكل دولة ابتداء من 1 مايو 2020 وذلك على ثلاث مراحل على النحو التالي: الفترة خلال مايو ويونيو 2020: تخفيض الإنتاج بنسبة 23% أي ما يعادل 9.7 مليون برميل يومياً. الفترة من يوليو إلى 31 ديسمبر 2020: تخفيض الإنتاج بنسبة 18% أي ما يعادل 7.7 مليون برميل يومياً. الفترة من يناير 2021 إلى 30 إبريل 2022: تخفيض الإنتاج بنسبة 14% أي ما يعادل 5.8 ملايين برميل يومياً.

- اتفقت دول أوبك + في 6 يونيو 2020 على أن تقوم الدول المشاركة باتفاقية خفض الانتاج (ما عدا المكسيك) على تمديد الخفض بمقدار 9.6 مليون برميل لمدة شهر إضافي حتى نهاية يوليو 2020.
- على الرغم من انخفاض انتاج النفط العالمي المتوقع إلا أن مقدار انخفاض الطلب على النفط أكبر من مقدار انخفاض الانتاج مما سيؤدي إلى فائض بالعرض يقدر بـ 3.2 مليون برميل يومياً حسب الجدول أدناه.

الفرق	2020	2019	مليون برميل باليوم
-11.1	89.8	100.9	الطلب العالمي للنفط
-7.6	93.0	100.6	الإنتاج العالمي للنفط
-	3.2	0.3-	الفروقات

المصدر: مؤسسة البترول الكويتية

- بناءً على ما تقدم من توقعات النمو الاقتصادي العالمي ومستويات العرض والطلب العالمية على النفط، يوضح الجدول أدناه الأسعار المتوقعة للنفط الخام خلال العام الحالي مقارنة بـ 2019.

2020	*2019	دولار / للبرميل
33.07	57.0	غرب تكساس المتوسط (WTI)
34.22	64.1	مزيج برنت (Brent)
34.22	63.5	خام دبي (Dubai)

المصدر: مؤسسة البترول الكويت

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية الإقليمية

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية الإقليمية

1-3 مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: التطورات الاقتصادية

- نتج عن تراجع أسعار النفط بسبب انكماش معدلات الطلب العالمي على الطاقة، أثر الإجراءات الاحترازية القاسية التي لجأت إليها العديد من الحكومات في العالم في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد تراجع في أداء اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خصوصاً على مستوى معدل النمو الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري.
- وعلى الرغم من شدة الصدمتين، الصحية وتداعياتها الاقتصادية والنفطية، إلا أن تراجع النمو في بلدان المجلس، بالمقارنة مع بقية البلدان في المناطق المجاورة، سيكون أقل في المتوسط. وذلك يعود إلى بعض من العوامل الإيجابية مثل انخفاض نسبة المسنين (أكبر من 65 سنة) إلى مجموع السكان في دول المجلس، بالمقارنة مع البلدان الأخرى. كما أن دول المجلس تتمتع بأنظمة صحية مؤهلة للتعامل مع مثل هذه الصدمات، بالمقارنة مع بلدان وأقاليم أخرى.
- ويوضح الجدول رقم (1-3) توقعات النمو والتضخم، ورصيد الحساب الجاري لسنة 2020 في دول مجلس التعاون قبل وبعد تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث يلاحظ كما أسلفنا تدهور هذه المعدلات، فيما عدا معدل التضخم، في تقديرات ما بعد الأزمة مقارنة مع ما قبلها.

جدول (1-3)

توقعات النمو والتضخم، ورصيد الحساب الجاري لعام 2020 في دول مجلس التعاون

قبل وبعد أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد

بلدان المجلس	معدل النمو الحقيقي قبل الأزمة	معدل النمو الحقيقي بعد الأزمة	معدل التضخم قبل الأزمة	معدل التضخم بعد الأزمة	رصيد الحساب الجاري قبل الأزمة	رصيد الحساب الجاري بعد الأزمة
دولة الكويت	3.1	-1.1	2.2	1.5	6.8	-10.2
الإمارات العربية المتحدة	2.5	-3.5	1.2	-1	7.1	1.5
المملكة العربية السعودية	2.2	-2.3	2.2	0.9	1.5	-3.1
دولة قطر	2.8	-4.3	2.2	-1.2	4.1	-1.9
سلطنة عمان	3.7	-2.8	1.8	1	-8	-14.2

المصدر: IMF, 2019 and 2020

ثانياً: الميزانيات العامة لدول المجلس 2020:

- حتى في ظل المعطيات المشجعة نسبياً التي سبقت انتشار الوباء وتدهور أسعار النفط، سجلت جميع الميزانيات العامة بدول المجلس عجوزات تقديرية - باستثناء دولة قطر التي سجلت فائضاً نسبياً متواضعاً - وتعتمد جميع الإيرادات العامة في دول المجلس أساساً على الإيرادات النفطية، مع تفاوت الأهمية من بلد إلى آخر. حيث تمثل الإيرادات النفطية المتوقعة إلى إجمالي الإيرادات في البحرين نحو 72.6%، وفي السعودية 61.5%، وفي عمان 51.4%، ويهيمن الإنفاق الجاري بنسبة 94.3% من جملة الإنفاق العام في البحرين، و83% في السعودية، و55.5% في قطر، و90.1% في عمان.

ويوضح الجدول (2-3)، الميزانيات التقديرية، لدول المجلس، ما عدا دولة الإمارات حيث لم تتوفر على الموقع الرسمي. وجميع هذه الميزانيات تعتمد على معطيات السوق النفطي السائدة قبل الصدمة النفطية في الربع الأول من عام 2020، وتعتمد سعراً تقريبياً للبرميل هو 55 دولار.

جدول (2-3)

الميزانيات التقديرية لدول مجلس التعاون لسنة 2020، بالعملة الوطنية

الإيرادات	البحرين، مليون دينار	السعودية، مليار ريال	قطر، مليار ريال	عمان، مليون ريال
الإيرادات	2946	833	211	10700
النفطية	2143	513	غ.م	5500
غير النفطية	850	320	غ.م	3000
النفقات	3547	1020	210.5	13200
الجارية	3347	847	117	11900
الرأسمالية	200	173	93.5	1300
الفائض / العجز	(-601)	(-187)	0.5	(-2500)

المصادر: مواقع وزارات المالية، أوالمالية والاقتصاد الوطني، بدول المجلس.

- واستجابة لضغوط الأوضاع المالية، في الميزانيات العامة لدول المجلس، لجأت الدول إلى تبني حزم للتحفيز المالي تستهدف إنقاذ الاقتصادات خوفاً من موجة انكماش، ومن ثم كساد، ينتج عنها آثار غير مرغوبة. وبالاعتماد على المتوفر رسمياً من هذه الحزم، يلخص الجدول (3-3) الحزم المالية الصادرة بدول المجلس، للتكيف مع الأوضاع الراهنة.

جدول (3-3)

ملخص الحزم المالية في دول المجلس، للتكثيف مع الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد

الدولة	الاجراءات الاقتصادية
المملكة العربية السعودية: 70 مليار ريال لدعم القطاع الخاص	أولاً: دعم الأنشطة الصغيرة والمتوسطة: أ. ايداع مبلغ 30 مليار ريال لصالح البنوك، مقابل تأجيل مستحقات القطاع المصرفي لمدة (6) أشهر على هذه الأنشطة. ب. تمويل ميسر للأنشطة الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (13.2) مليار ريال على شكل منح وقروض. ج. ايداع مبلغ (6) مليار ريال لصالح البنوك لتمكين جهات التمويل من اعفاء الأنشطة الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج (ضمانات) للصغيرة، وبرنامج (كفالة) للمتوسطة. ثانياً: تحمل مؤسسة النقد السعودية رسوم عمليات نقاط البيع، والتجارة الإلكترونية بقيمة (800) مليون ريال لمدة (6) أشهر. ثالثاً: دعم القطاع الصحي بمبلغ 47 مليار ريال. رابعاً: كجزء من حزمة 70 مليار ريال، دعم قطاعات معينة تمر بظروف قاهرة، ومن خلال لجان تشمل: الطاقة، والتجارة، والسياحة، والترفيه والرياضة، والصناعة والموارد المعدنية، والخدمات اللوجستية. خامساً: تخفيض معدل الربو من 1.25% إلى 0.5%، بهدف المحافظة على الاستقرار النقدي.
دولة قطر:	أ. دعم القطاع الخاص بنحو (75) مليار ريال. ب. تأجيل سداد القروض لمدة (6) أشهر. ج- تأجيل دفع الاقساط لجميع المقترضين لمدة (6) أشهر. د. الاعفاء من دفع فواتير الكهرباء والماء لمدة (6) أشهر. هـ. زيادة استثمارات الصناديق الحكومية في البورصة بمبلغ (10) مليار ريال. و. اعفاء السلع الطبية من الرسوم الجمركية لمدة (6) أشهر. ز. ايقاف الرحلات الجوية.
دولة الامارات العربية المتحدة: 126 مليار درهم	أ. توفير قروض صفرية الفائدة للبنوك بقيمة (50) مليار درهم. ب. تحرير (50) مليار درهم من رؤوس الاموال الوقائية الاضافية للبنوك. ج. قرار مجلس الوزراء الاتحادي بإنشاء " مجلس الامارات للأمن الغذائي" لتنمية مشروعات جديدة تخدم استراتيجية الأمن الغذائي. بهدف خلق 16 ألف فرصة عمل، وإنتاج 100 ألف طن، وبعائد يقدر بنحو 5 مليارات يورو.
مملكة البحرين:	أ. حزمة بقيمة 4.3 مليار دينار، حوالي 11.4 مليار دولار. ب. تتضمن الحزمة تكفل الدولة برواتب مواطنين في القطاع الخاص، بمبلغ 215 مليون دينار، لمدة ثلاث أشهر تنتهي في يونيو 2020.
سلطنة عمان:	أولاً: السياسة المالية: أ. تخفيض إنفاق ميزانية عام 2020 بنحو 2.5 من الناتج المحلي الإجمالي. ب. تأجيل الضرائب البلدية، وبعض الرسوم الحكومية، لغاية نهاية أغسطس 2020. ج. وتأجيل دفع اجارات الشركات المستثمرة في المناطق الصناعية. د. تخفيض رسوم الموانئ والشحن لمدة ثلاث أشهر. هـ. تأجيل دفع خدمة القروض الممنوحة من بنك التنمية الصناعي، وتلك الخاصة بدعم الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، لمدة ثلاث أشهر. ثانياً: السياسة النقدية: ضخ سيولة إضافية بقيمة 8 مليار ريال، بهدف:

<p>أ. خفض سعر الفائدة على الريبو REPO ليصل إلى 0.5%، وتمديد فترة عمليات الريبو لمدة ثلاث أشهر.</p> <p>ب. خفض سعر الفائدة على بقية أدوات السوق النقدي.</p> <p>ج. خفض الاحتياطي المطلوب لدى البنوك بنحو 50%.</p> <p>د. زيادة الإقراض بنسبة 5%.</p> <p>هـ. تأخير دفع القروض المتعثرة لمدة ستة أشهر.</p> <p>و. خفض تصنيف المخاطرة على القروض المرتبطة بالمشروعات الحكومية لمدة ستة أشهر.</p> <p>ثالثاً: دعم القطاع الصحي من خلال تأسيس مجلس أعلى للسيطرة على وباء فيروس كورونا المستجد، مع تبرع جلالة السلطان، وفتح الباب للتبرعات الخاصة لصالح المجلس.</p>	
<p>أ. قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم في 4 مارس 2020 بواقع ربع نقطة مئوية، وتبع ذلك تخفيض آخر في 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة إلى 1.5%، وهو أدنى مستوى في تاريخ البنك المركزي.</p> <p>ب- تخفيض متطلبات كفاية رأس المال بنسبة 2.5 بالمائة، وتخفيف وزن مخاطر الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25%.</p> <p>ج. قروض ميسرة للمؤسسات المتضررة من تعطيل أنشطتها تتحمل الدولة أعباء فوائدها كاملة في السنتين الأولى والثانية، و90% في السنة الثالثة و80% بدءاً من السنة الرابعة.</p> <p>د. تأجيل سداد القروض بكافة أنواعها لمدة (6) أشهر.</p> <p>هـ. تأجيل استحقاقات الشركات المالية لمدة (6) أشهر.</p> <p>و.. تكفل الدولة برواتب المواطنين في القطاع الخاص من خلال ضمان وزيادة الدعم المخصص لهم.</p>	<p>دولة الكويت:</p>

المصدر: مجمعة من مصادر وطنية مباشرة ومصادر ثانوية متعددة.

3-2 آفاق اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- أشار التقرير الإقليمي لصندوق النقد الدولي " مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي " الصادر في أبريل 2020، والذي يعنى بتطورات الأوضاع في مجموعة البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، أشار إلى أن هذه البلدان قد شهدت في العام 2020 انكماشاً اقتصادياً كبيراً بعد خفض توقعات النمو الاقتصادي بأكثر من 4 نقاط مئوية، وهذا ما يعادل فقدان نحو 425 مليار دولار من الناتج الإجمالي لمجموع دول للمنطقة.
- وأشار التقرير إلى أن تعرض البلدان المصدرة للنفط في الإقليم لصدمة مزدوجة تزامن فيها انخفاض الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره، يعني انكماش صادراتها بما يزيد على 250 مليار دولار، وتوقع التقرير أن تتحول أرصدة المالية العامة إلى السالب، متجاوزة 10% من إجمالي الناتج المحلي في معظمها. وتوقع تراجع النمو في بلدان الإقليم المصدرة للنفط*، باستثناء إيران والبلدان الواقعة في صراعات، إلى 1,3% هذا العام نظراً لانخفاض أسعار النفط وزيادة تقلباتها، والتوترات الجغرافية - السياسية، وتباطؤ النشاط الاقتصادي

العالمي. (وتشمل البلدان المصدرة للنفط المعنية في التقرير الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية ودولة الإمارات واليمن).

• وأشار الصندوق إلى أن الحد من مواطن الضعف في المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط يتطلب منها المزيد من إجراءات الضبط المالي مع إرتكاز هذه الاجراءات على أطر محسنة متوسطة الأجل للمالية العامة. وبالتوازي، فإن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وزيادة تطوير القطاع المالي سيعززان من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي، فضلاً على تشجيع التنويع الاقتصادي، ومن ثم المساهمة في زيادة الإنتاجية والنمو المحتمل.

• ومن المتوقع ارتفاع مستوى الدين العام في دول المنطقة إلى نحو 95% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عجز المالية العامة في مجموعة بلدان الإقليم، جراء انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع النفقات الصحية والإعانات.

• وتوقع أن يؤدي تفاقم الهبوط الاقتصادي لدول الإقليم الهشة والتي تعاني من الصراعات، إلى تضاعف حدة التحديات الكبيرة التي تواجه هذه البلدان على المستوى الإنساني وخصوصاً فيما يتعلق بأزمة اللاجئين، لا سيما في ظل ضعف البنى التحتية الصحية والأحوال المعيشية لهذه البلدان مما سيحفز من سرعة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد.

• كما سيؤدي إلى حدوث اضطرابات حادة وخسائر فادحة في التجارة ومن ثم التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية ومؤسسات الأعمال. وقد أثر تباطؤ النشاط العالمي الناجم عن ذلك على سلاسل القيمة العالمية في المنطقة، وعلى قطاعات السياحة والضيافة والتجزئة والصناعات التحويلية الغنية بالوظائف، فضلاً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• وتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون الأثر السلبي لهذه الجائحة في تفاقم مشكلة البطالة بالمنطقة، وازدياد حدة الضغوط الناجمة عن زيادة الدين العام الداخلي والدين الخارجي في العديد من بلدان الإقليم.

• لقد اتخذت بلدان الإقليم إجراءات عاجلة لحماية الأرواح واحتواء انتشار الفيروس ودعم القطاعات المتضررة بشدة. ولكن على الرغم من زيادة الإنفاق على الصحة العامة في كل بلدان المنطقة في مواجهة الحالة الطارئة وتعزيز البنية التحتية في مجال الرعاية الصحية، فقد تباينت الاستجابات المتعلقة بالصحة حسب حالة الاستعداد ومستويات الإنفاق الحالية.

- وقد تباين حجم التدابير على مستوى المالية العامة في مختلف البلدان حسب حيز السياسة المتاح للتصرف وشملت تدابير على جانبي الإيرادات والنفقات، كما قدمت البنوك المركزية دعماً مباشراً خلال استخدام سعر الصرف كهامش أمان حسبما كان ذلك ملائماً.
- ويتضمن الجدول التالي بيانات وتقديرات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2000-2021.

جدول (3-4)

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2000-2021 في مجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

السنة	البلدان المصدرة للنفط	البلدان المستوردة للنفط
2016 - 2000	4.8	4.2
2017	1.2	4.0
2018	0.1	4.3
2019	0.8-	3.5
2020	4.2-	1.0 -
2021	4.7	2.5

المصدر: Regional Economic Outlook Update: Middle East & Central Asia ، أبريل 2020

* بيانات 2020 تقديرية ** بيانات 2021 توقعات

3-3 علاقات الكويت الاقتصادية العربية والدولية

أ) على المستوى الخليجي

- شارك صاحب السمو أمير البلاد في القمة الأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي عقدت في الرياض يوم 10 ديسمبر 2019، حيث أكد قادة دول المجلس على أهمية الجانب الاقتصادي في ظل التطورات الإقليمية والعالمية، وذلك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس بحلول عام 2025، وذلك من أجل الوصول إلى مزيد من النمو والرخاء، وتعزيز المكانة الاقتصادية للمجلس على المستوى العالمي.
- وفوضت القمة لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول الخليج العربية لاعتماد وتنفيذ القرارات اللازمة لمتطلبات العمل في إطار الاتحاد الجمركي، والتعديلات التي تطرأ على قانون الجمارك الموحد، والدليل الموحد للإجراءات الجمركية، والدليل الموحد لفسح المنتجات الأجنبية والتعديلات المتعلقة بالتعرفة الجمركية الموحدة، وضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وضوابط إعفاء مدخلات الصناعة، وتطبيق القرارات

والتدابير الخاصة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، كما خولتها النظر في غير ذلك من متطلبات العمل الخليجي المشترك التي ترى أهميتها، على أن يتم اعتماد هذا التفويض وفق القنوات التشريعية لكل دولة عضو.

• كما تم الاتفاق خلال اجتماعات لجنة التعاون المالي والإقتصادي على عدة قرارات من شأنها معالجة كافة المعوقات التي تواجه العمل الخليجي المشترك في عدة كجالات كالضرائب، والإجراءات الجمركية مع اعتماد اتفاقية نظام ربط المدفوعات بين دول المجلس.

• الاتفاق على إنشاء بوابة الكترونية متكاملة وتفاعلية للتعريف بالسوق الخليجية المشتركة والفرص الاقتصادية لتفعيل استفادة مواطني دول المجلس منها.

• والجدير بالذكر أن دولة الكويت تعتبر من أكثر الدول الخليجية التزاماً بتطبيق القرارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة.

(ب) على المستوى الدولي:

أولاً: المنظمات الدولية:

• أن دولة الكويت تعد عضو بارز في العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية، فهي تساهم بعدد (118) منظمة دولية وإقليمية منها (61) منظمة دولية و(27) منظمة عربية و(20) منظمة إقليمية و(10) منظمات اسلامية. ويتم تسديد قيمة المساهمات والاشتراكات السنوية لهذه المنظمات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة حيث يبلغ إجمالي تلك المساهمات والاشتراكات السنوية نحو 15.5 مليون دينار كويتي، ويتم اعداد تقييم سنوي حول مدى الاستفادة من تلك المنظمات.

• ولتفعيل الاستفادة من تلك المؤسسات الدولية فقد تم التنسيق مع عدد من الجهات في القطاعين العام والخاص للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات الدولية والإقليمية التي تساهم بها دولة الكويت ضمن إطار برنامج التعاون الفني بين الحكومة والبنك الدولي حيث أن برنامج التعاون الفني يشمل عدداً من المشاريع والدراسات التي تغطي القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة ومنها: (تطوير إدارة الأراضي في الكويت، وتطوير جهاز حماية المنافسة، وتقرير ممارسة الأعمال ومؤشرات سوق العمل وغيرها...).

• كما قامت الوزارة خلال عام 2019 ضمن مهام عملها بترتيب زيارة لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدولة الكويت، حيث تعتبر دولة الكويت من الدول المؤسسة له وتم ترتيب اللقاءات الرسمية خلال الزيارة.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الثنائية:

• اللجان الوزارية:

- عقدت الوزارة عدداً من الفعاليات شملت الدورة الثانية للجنة الكويتية الفيتنامية المشتركة خلال الفترة من 22-23 يوليو 2019 (برئاسة وزير المالية)، والدورة الثانية للجنة الكويتية الفيزغيزية المشتركة خلال الفترة من 17-19 سبتمبر 2019 (برئاسة وزير المالية)، والدورة السادسة للجنة الكويتية الصينية المشتركة خلال الفترة من 13-14 نوفمبر 2019.
- وكان متوقعا أن تعقد قبل نهاية شهر مارس 2020 اللجان الثنائية المشتركة التالية:
 - الدورة الثانية للجنة الكويتية الكورية المشتركة، الدورة الثالثة للجنة الكويتية الهنغارية المشتركة، الدورة الرابعة للجنة الكويتية الكازاخستانية المشتركة، والدورة الأولى للجنة الكويتية الاسبانية المشتركة.
- أما فيما يتعلق باللجان المخطط عقدها خلال السنة المالية 2020/2021 فهي: الدورة الرابعة عشر للجنة الكويتية الفرنسية المشتركة، الدورة الثانية للجنة الكويتية الصربية المشتركة، الدورة الأولى للجنة الكويتية الرومانية المشتركة، الدورة الثالثة للجنة الكويتية الأرمنية المشتركة، الدورة الثانية للجنة الكويتية المكسيكية المشتركة، الدورة الثانية للجنة الكويتية المنغولية المشتركة، الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين الكويت وبروناي دار السلام، والدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي الكويتي الكندي.

• مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وبروتوكولات اللجان المشتركة

- في إطار عمل وزارة المالية تم الإعداد والتجهيز خلال الربع الثالث من عام 2019 لعدة مشاريع لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني بين دولة الكويت وكلٍ من مملكة بوتان، وجمهورية كينيا. وجمهورية التشيك.
- كما تم التوقيع النهائي على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين دولة الكويت وبوركينا فاسو بتاريخ 2019/11/6.

• تقارير العلاقات الاقتصادية الثنائية

- وتقوم وزارة المالية بإعداد التقارير الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى، ويتم إعداد التقارير للزيارات الرسمية المتبادلة، بالإضافة إلى الاستعانة بها عند عقد اللقاءات الثنائية مع المسؤولين رفيعي المستوى.

الفصل الرابع

التطورات الاقتصادية المحلية

الفصل الرابع

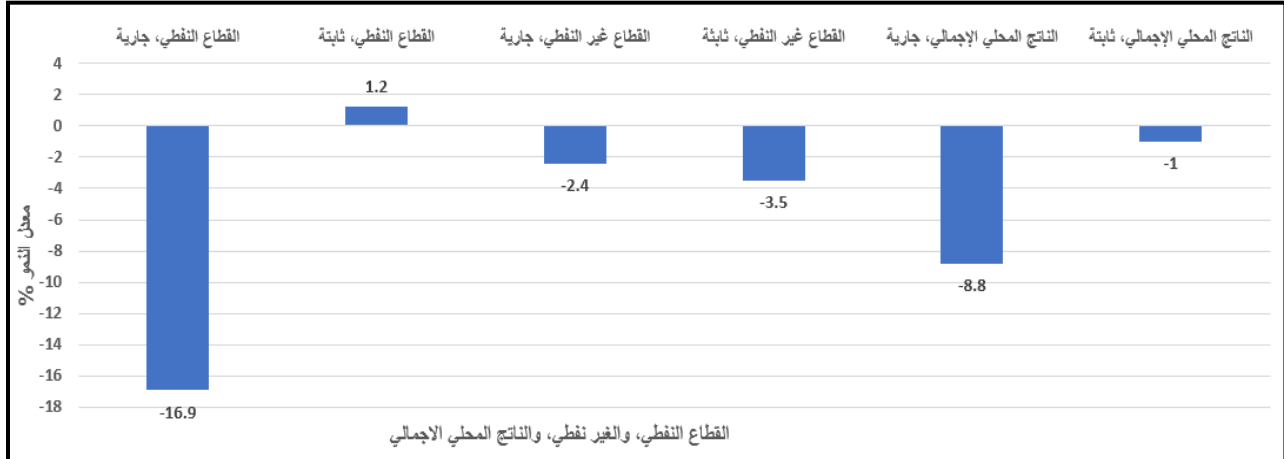
التطورات الاقتصادية المحلية

1-4 النمو الاقتصادي المحلي

- وفقاً لآخر التقديرات، الأولية، للنواتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2020، وذلك بالأسعار الجارية والثابتة (100 = 2010)، فقد أوضحت النتائج الخاصة بمعدلات النمو ما تعرّض له ناتج القطاع النفطي من انخفاض شديد بالنمو بين الربع الأول من عام 2019 والربع الأول من عام 2020 حيث انخفض معدل النمو، بالأسعار الجارية بنحو -16.9%، وبنحو +1.2%، بالأسعار الثابتة. أما نمو القطاع غير النفطي فقد تعرّض لانخفاض بمعدل النمو، خلال نفس الفترة، بالأسعار الجارية بنحو -2.4%، وبالأسعار الثابتة بنحو -3.5%. وفي مجال الناتج المحلي الإجمالي انخفض معدل النمو بنحو -8.8%، وبالأسعار الثابتة بحوالي -1%. وتعكس هذه المعدلات الصدمة الخارجية التي تعرّض لها القطاع النفطي في الربع الأول من عام 2020، وانعكاس هذه الصدمة، بشكل واضح على نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع تواضع الانعكاس، رغم سلبيته، على القطاع غير النفطي.

ويوضح الشكل (1-4) ملخص لهذه المعدلات خلال الفترة المذكورة.

شكل (1-4): معدل النمو في الربع الأول 2019 والربع الأول 2020 بالأسعار الجارية والثابتة



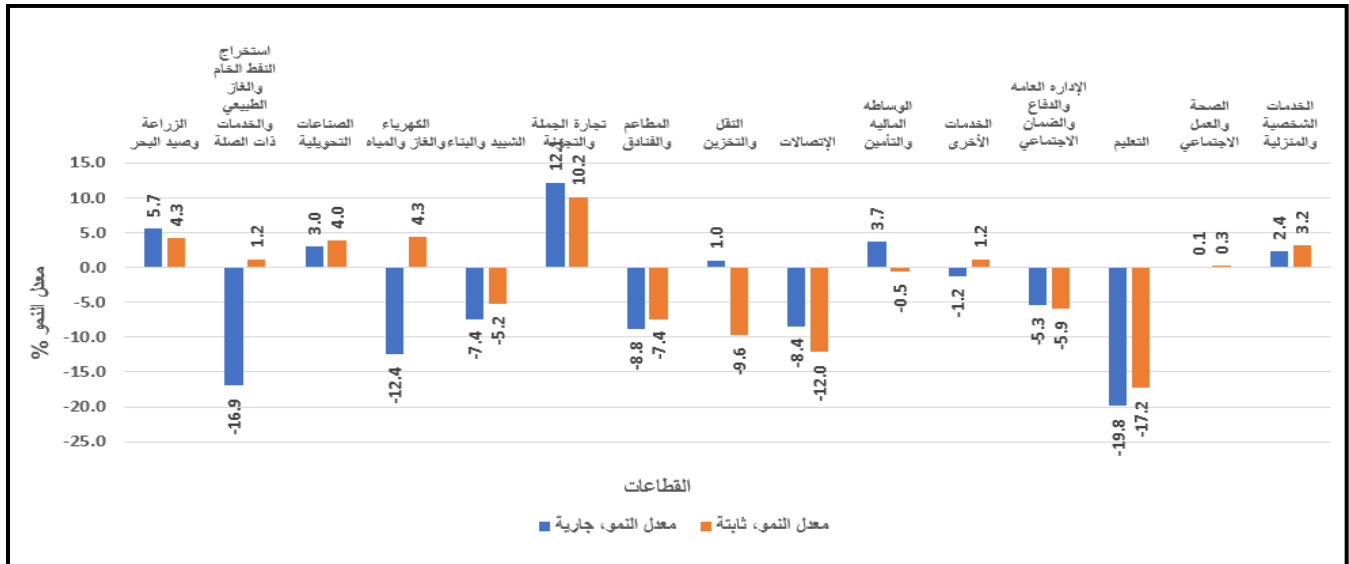
المصدر: محتسبة من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء

- أما على مستوى معدلات النمو القطاعية خلال الفترة بين الربع الأول من عامي 2019 و2020، فقد كان أكبر انخفاض في معدل النمو بقطاع التعليم، بالأسعار الجارية والثابتة (-19.8% و-17.2%، تبعاً)، حيث تأثر هذا القطاع بشكل مباشر بإجراءات الحظر الجزئي والكلي بالربع الأول من عام 2020. ثم

القطاع النفطي بالأسعار الجارية (-16.9%)، مع نمو موجب بالأسعار الثابتة (+1.2%). أما القطاعات التي شهدت أكبر معدل نمو موجب فهي قطاع تجارة الجملة والمفرد بالأسعار الجارية والثابتة (+12.1% و+10.2%، تبعاً)، والزراعة وصيد البحر (+5.7% و+4.3% تبعاً)، والوساطة المالية بالأسعار الجارية (+3.7%)، مع نمو سالب منخفض جداً بالأسعار الثابتة (-0.5%).

ويوضح الشكل (2-4) المعدلات القطاعية لفترة المشار إليها أعلاه.

شكل (2-4): معدل النمو القطاعي في الربع الأول 2019 والربع الأول 2020 بالأسعار الجارية والثابتة



المصدر: محتسبة من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء

• أما من حيث الأهمية النسبية لكل قطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية والثابتة، خلال السنة الماضية، الربع الأول 2019 و2020، فلا زال القطاع النفطي يستحوذ على أهمية تصل إلى (40.3%) بالأسعار الجارية، و(54.2%) بالأسعار الثابتة. بعد ذلك تأتي أهمية قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (11.0%) بالأسعار الجارية، و(10.5%) بالأسعار الثابتة. وفي المرتبة الثالثة الصناعة التحويلية (7.1%) بالأسعار الجارية، و(6.3%) بالأسعار الثابتة.

• وعموماً تشير هذه التقديرات إلى دور الصدمة النفطية، بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، المباشرة على القطاع النفطي، مع تواضع الأثر على القطاع غير النفطي. وتبرز التقديرات الأهمية النسبية للإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، بعد القطاع النفطي، من حيث الأهمية النسبية القطاعية. وذلك يعكس تضخم الأجور في هذا القطاع الخدمي حيث يحتسب الناتج في مثل هذه الأنشطة من خلال التكاليف، وعلى رأسها

الأجور العامة أساساً. وهو الأمر الذي يحفز الجهود الإصلاحية لامتناس العمالة المتضخمة، تدريجياً، وتوجيهها لصالح القطاع الخاص، سواء من خلال جهود خطة التنمية، أو جهود المشروع الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو القنوات الأخرى.

تداعيات الصدمتين الصحية والنفطية

• تعرض الاقتصاد الكويتي، شأنه شأن الاقتصادات الخليجية النفطية، إلى نوعين من الصدمات الخارجية، في آن واحد، وهما تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط، المورد شبه الوحيد لتمويل الإنفاق العام. وكلا الصدمتين خارجيتين، أي لا يمكن للكويت التحكم بمسارهما. وكان مشروع ميزانية 2021/2020 الذي أعد قبل الصدمتين قد تبنى سعراً تقديرياً لبرميل النفط هو 55 دولاراً، ويترتب على تقدير الإيرادات بهذا السعر عجز بعد استقطاع نسبة الـ 10% المخصصة لاحتياطي الأجيال يصل إلى نحو 9.2 مليار دينار، وقبل الاستقطاع عجز بنحو 7.2 مليار دينار. ولم يكن ثمة مناص أمام إدارة الميزانية في ظل صدمتي الوباء والنفط سوى إعادة تقدير النفقات والإيرادات، في ظل المعطيات الجديدة.

• وقد واجهت الإدارة الاقتصادية تحديات غير مسبوقة، تمثلت بشكل رئيسي في العوامل التالية:

أ. غموض الأفق الزمني للصدمتين.

ب. جمود أو عدم مرونة العديد من بنود الإنفاق العام في الميزانية. وبالتالي الضعف الشديد في تبنى سياسة مالية موجهة بالإيرادات Revenues Oriented Fiscal Policy وعليه تركزت الجهود أساساً على البحث عن إيرادات إضافية تغذي الإنفاق العام غير المرن. وتم تداول ودراسة عدة مقترحات من بينها وقف استقطاع مخصص صندوق الأجيال القادمة أو قصر الاستقطاع على سنوات الفوائض، أو الاقتراض الداخلي من البنك المركزي، أو القطاع المصرفي، أو الاقتراض من السوق الدولية، أو الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة، أو بيع أصول الاحتياطي العام إلى احتياطي الأجيال القادمة، أو تعبئة الأرباح المحتجزة لدى مؤسسات عامة وتحويلها إلى الاحتياطي العام، أو الاقتراض من الصندوق الكويتي للتنمية، وذلك كله بالتزامن مع ترشيد العديد من بنود الإنفاق العام، أو توليفة من هذه البدائل، أو غيرها.

ج. أي سياسة ضريبية لن تكون فعالة في الزمن القصير، خاصة وأن ضريبة على أرباح الأعمال مثلاً تتطلب وضع رواج اقتصادي لا انكماش.

د. ضعف القيم المضافة الحقيقية التصديرية للقطاع الخاص، واعتماده الكبير على الدعم الحكومي.

هـ. رغم تمتع القطاع المصرفي المحلي بملاءة مالية ممتازة، إلا أن هذه الملاءة قد تتعرض للضغط في حال استمرار الصدمات الخارجية لفترة طويلة (بنك الكويت المركزي، وثيقة المرئيات 2020).

• ومن الطبيعي أن تتعرض العديد من المتغيرات الاقتصادية للضغط، بسبب الصدمتين المذكورتين. وعلى رأس هذه المتغيرات قيمة الصادرات النفطية، وما يتبعها من إيرادات نفطية، والتأثير على الإنفاق. بالإضافة إلى التأثير على أداء الأنشطة الخاصة، بسبب الحظر والإغلاق، وبالتالي انخفاض الطلب المحلي بشكل حاد.

• وللتكيف مع هاتين الصدمتين، ولإنقاذ القطاع الخاص، أصدر مجلس الوزراء في 31 مارس 2020، القرار رقم (455) بتشكيل لجنة للتسيير برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي، وعضوية وكيل وزارة المالية، والعضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار. وقامت اللجنة بإصدار ضوابط التمويل المقدم للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات الأزمة الصحية، ضمن ستة أبواب. وذلك لتغطية عجز التدفقات النقدية لهذه الأنشطة، خوفاً من أن يتحول هذا العجز من أزمة سيولة مؤقتة إلى أزمة طويلة الأجل.

• وبعد تعريف الأنشطة الصغيرة، والمتوسطة المرتبطة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمتعاملين مع محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدارة من بنك الصناعات، والأفراد والشركات والعملاء الآخرين، حددت اللجنة عدد من الضوابط التي تحكم إقراض الأنشطة والأفراد المتضررين. على أن يتم تحديد قيم القروض وفقاً لدراسة البنوك المعنية لكل حالة على حدة، وتحديد مدى توفر شروط الإقراض لاحقاً.

4 - 2 معدل التضخم في الكويت

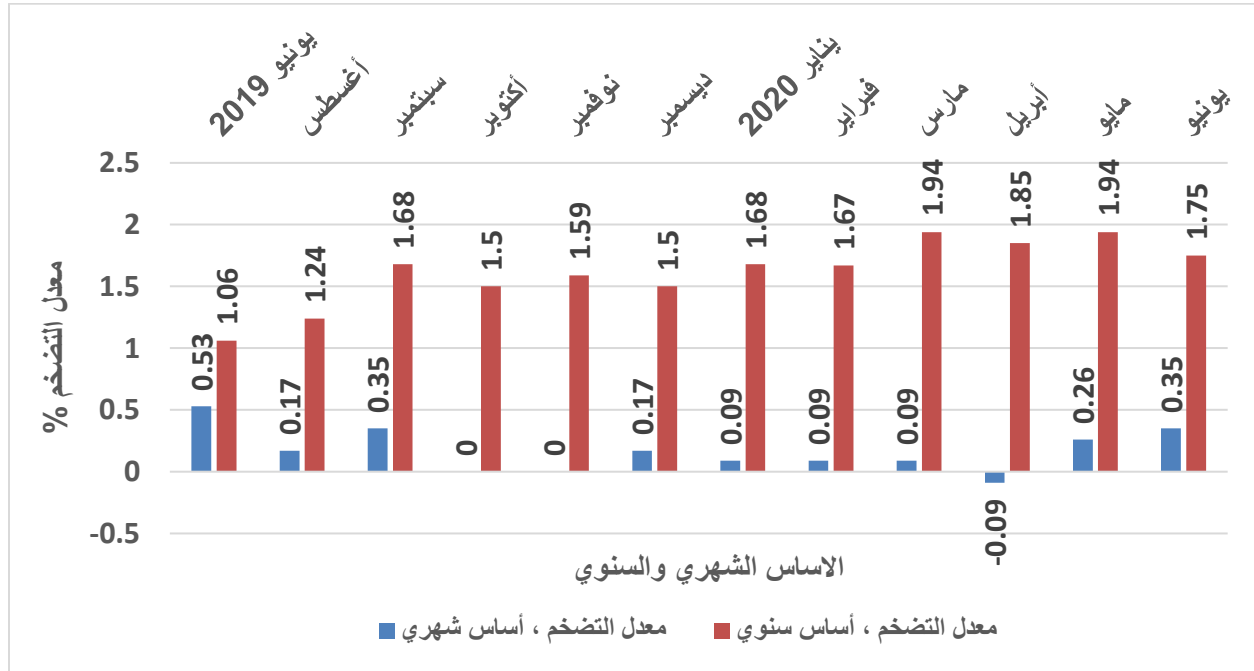
• تعتمد أسعار السلع والخدمات بدولة الكويت على المساهمات المحلية والواردات بشكل أساسي، في إجمالي المعروض من السلع والخدمات. ووفقاً لآخر إحصاء سنوي، تمثل الواردات نحو 43.7% من إجمالي المعروض، بعد أن كانت في حدود 44.9% في عام 2015. وبالتالي فإن التقلبات السعرية في أسعار السلع والخدمات، والتغير في هذه الأسعار (معدل التضخم)، هي محصلة للتغيرات السعرية في الأسعار المحلية، والمستوردة، والتي تتعادل حصتها في إجمالي المعروض من السلع والخدمات، وبالتأكيد تختلف هذه الأهمية النسبية للمساهمة المحلية والمستورد حسب كل مجموعة من السلع والخدمات. كما أن للدعم المقدم من الدولة للعديد من المنتجين المحليين (دعم أسعار الطاقة، والمياه، ودعم الإيجارات، وقروض

مدعومة الفوائد من بنوك متخصصة، وإعفاءات من رسوم جمركية، وغيرها) يساهم في الحدّ من ارتفاع الأسعار.

- وتشير بيانات معدل التضخم وفق الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ارتفاع بنسبة 1.75% على أساس سنوي في يونيو 2020، ودونما تغير عن قراءة الشهر السابق ونهاية الربع الأول، إذ استقرت معدلات التضخم لمعظم المكونات الفرعية بصفة عامة. إلا أن مؤشر تضخم أسعار المواد الغذائية ارتفع، يونيو إلى 3.14% مقابل معدل وصل في مايو من نفس العام الى 1.94%. ويعزى ذلك إلى اضطرابات في جانب العرض. وظل أداء مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثني كلاً من المواد الغذائية والسكن، مرتفعاً في يونيو إذ بلغ 2.55%، باستثناء السكن، و0.52%، باستثناء الأغذية والمشروبات. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن دقة البيانات قد تأثرت بشدة في مايو بسبب مشكلات إحصاء العينات نتيجة لعمليات الإغلاق الكامل التي تم فرضها لاحتواء الجائحة على مستوى البلاد.
- واعتماداً على بيانات الرقم القياسي لإسعار المستهلك خلال السنة المالية المنقضية، يبين الشكل (1-4) معدلات التضخم على أساس شهري (أي التغير النسبي بين شهرين متتاليين)، وسنوي (أي التغير النسبي بين شهر ما في عام 2020 والشهر المقابل له في عام 2019).

الشكل (1-4)

معدل التضخم على اساس شهري وسنوي، يونيو 2019 - يونيو 2020

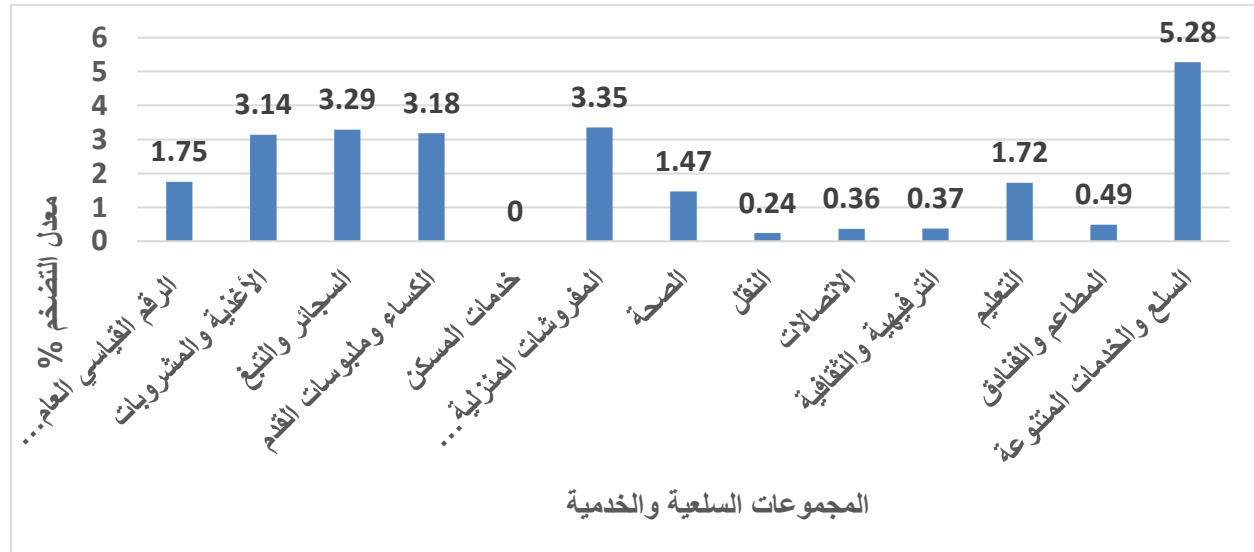


المصدر: مشتق من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، الأرقام القياسية لإسعار المستهلكين

- بينما بين الشكل البياني (4-4)، معدل التضخم على أساس سنوي حسب المجموعات، ونظراً لطول الفترة، سنة، فإن هناك ارتفاعاً بالمعدلات، مقارنة بالأساس الشهري. وكان أكبر معدل، يونيو 2020، في حالة السلع والخدمات المتنوعة، 5.28%. ومن المهم التذكير، هنا، بأن معدل التضخم بدولة الكويت، والوارد في تقرير عن آفاق الإقتصاد العالمي لمنطقة الشرق الأوسط، أبريل 2020، يقدر معدل التضخم الفعلي لعام 2019 بنحو 1.1%، ولعام 2018 بنحو 0.9% (IMF, 2020). ويعتبر هذين المعدلين أيضاً، من ضمن المعدلات المنخفضة، مقارنة بالعديد من البلدان.

الشكل (4-2)

معدل التضخم على اساس سنوي، يونيو 2019 و2020



المصدر: مشتق من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

3-4 التطورات النقدية والمصرفية

عرض النقد

- انخفض إجمالي عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) في نهاية السنة المالية 2020/2019 حيث وصل إلى نحو 38023 مليون دينار مقابل نحو 38947 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء الانخفاض في عرض النقد نتيجة انخفاض شبه النقد في ضوء تراجع الودائع بالدينار (خلاف الودائع تحت الطلب). وجاء هذا الانخفاض محصلة للتراجع في صافي الموجودات المحلية بنحو 1815.5 مليون دينار وبنسبة 8.6% من جهة، والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 890.8 مليون دينار وبنسبة 5%.

سعر الفائدة

- في إطار جهود بنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية، والمتابعة المتواصلة للتطورات الاقتصادية والنقدية، قام البنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2020/2019 بتخفيض سعر الخصم ثلاث مرات، كان أولها في 30 أكتوبر 2019، حيث خفض هذا السعر من 3% وهو مستواه منذ فبراير 2018 إلى 2.75%. وفي ضوء تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، تم خفض سعر الخصم في 4 مارس 2020 بواقع ربع نقطة مئوية، وتبع ذلك تخفيض آخر في 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة إلى 1.5%، وهو أدنى مستوى في تاريخ البنك المركزي.
- وكانت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المحلية بكل من الدينار والدولار الأمريكي قد سجلت ارتفاعاً في 2020/2019 مقارنة مع السنة المالية السابقة، حيث ارتفعت متوسطات الفائدة على ودائع الأجل بالدينار لمدة شهر إلى 2.544% ولثلاثة شهور 2.676%، مقابل 2.392%، و 2.527% على الترتيب خلال السنة المالية السابقة. أما الفائدة على ودائع الدولار لشهر و 3 أشهر فزادت إلى نحو 61.624 و 1.805% على التوالي، مقابل 1.558% و 1.875% على التوالي في السنة السابقة.

الائتمان المصرفي

- حققت أصول البنوك زيادة ملموسة في سنة 2019 على وقع نمو الائتمان المصرفي بنسبة 8.2% على أساس سنوي. كما شهد الائتمان المصرفي المحلي نمواً ملموساً في الربع الأول من عام 2020، إلا أن هذا التوسع نحسّر خلال شهري أبريل ومايو نتيجة اجراءات الإغلاق الاحترازية بهدف احتواء الجائحة، الأمر الذي أدى إلى تسجيل نمواً بنسبة 2.2% فقط منذ بداية العام حتى شهر مايو. ويعزي نمو الائتمان في أبريل ومايو بصفة رئيسية لإقراض الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية (أي الشركات الاستثمارية).
- وسجل الائتمان الممنوح للشركات نمواً بنسبة 3.4% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام 2020، وتراجع بشكل تدريجي بعد ذلك، مما أدى إلى تسجيل نمو بنسبة 4.5% منذ بداية العام الحالي حتى نهاية مايو. وشهد قطاع التجارة أعلى معدل نمو حتى الآن خلال العام الحالي بما يقارب حوالي 15% منذ بداية العام حتى تاريخه، أي ما يمثل 50% من حجم نمو إقراض الشركات خلال نفس الفترة.
- ومن جهة أخرى، كان الإقراض الموجه لقطاع العقار، وهو أكبر مكونات إقراض قطاع الأعمال، ثابتاً تقريباً للشهر الثاني على التوالي مسجلاً نمواً محدوداً بلغت نسبته 2.3% منذ بداية العام. وبعد الانخفاض الهامشي الذي شهدته التسهيلات الائتمانية الشخصية في الربع الأول من عام 2020، واصل ائتمان الأفراد

اتجاهه التراجعي، مما أدى إلى تسجيله انخفاضاً بنسبة 0.6 % منذ بداية العام حتى نهاية مايو، إذ ضعف أداء مكونات الائتمان الشخصي في أبريل ومايو في ظل انخفاض القروض السكنية بنسبة 0.5 % منذ بداية العام حتى تاريخه، في مقابل زيادة القروض الاستهلاكية بنسبة 1.5 % منذ بداية العام مقابل ارتفاعها بنسبة 36 % في عام 2019.

ودائع المقيمين

• شهدت ودائع المقيمين نمواً قوياً في شهري أبريل ومايو بعد تراجع بنسبة 0.4 % على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام 2020، مما أدى إلى تسجيلها لنمو بنهاية مايو بنسبة 2.5 % منذ بداية العام الحالي. وكان هذا الأداء مدفوعاً بصفة رئيسية بنمو ودائع القطاع الخاص التي زادت في أبريل ومايو بأسرع وتيرة تشهدها منذ نحو سنة تقريباً، وهو الأمر الذي نتج عنه تسجيل معدل نمو بنسبة 2.4 % منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، بينما ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة 3.1 % منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. أما ودائع غير المقيمين، فبعد ارتفاعها بنسبة تقارب 15 % على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام 2020 عادت مجدداً للتراجع مما يعكس نمواً بنسبة 7.7 % منذ بداية العام حتى نهاية شهر مايو أي بما يمثل حوالي 8% من إجمالي ودائع القطاع. كما تشير نسبة القروض إلى الودائع، والتي بلغت 86.5% في مايو مقابل 88% في مارس و87% في ديسمبر 2019، إلى استقرار مستويات السيولة بصفة عامة.

سعر صرف الدينار

• سجل متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ارتفاعاً خلال السنة المالية 2020/2019 مقارنة بالسنة المالية السابقة إذ بلغ 304.0 فلس بينما كان متوسط هذا السعر خلال السنة المالية 2019/2018 نحو 302.7 فلس. أي بارتفاع يقارب 1.3 فلساً أي ما نسبته 0.43%، وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر للسنة المالية وهو 309.9 فلس للدولار وأدنى سعر وهو 302.9 فلس ما نسبته 2.3%.

4 - 4 نشاط بورصة الكويت

• على وقع ترقيات دولية متعددة، حققت بورصة الكويت مكاسب قياسية خلال عام 2019 مما جعلها تتبوأ مركز الصدارة بين البورصات الخليجية والعربية، بل وعدد من الأسواق العالمية. وقد أنهت البورصة الكويت تعاملاتها لعام 2019 على ارتفاع لكافة مؤشراتهما، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 23.7% مضيفاً بذلك نحو 1203 نقطة، ومؤشر السوق الأول بنسبة 32.4% مضيفاً بذلك نحو 1709 نقطة، ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3.6% مضيفاً بذلك نحو 172 نقطة، كما ارتفع المتوسط اليومي

لقيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2019 بنسبة 90% إلى 31.7 مليون د.ك مقارنة مع 16.6 مليون د.ك خلال عام 2018 ، وكذلك المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 81% إلى 156 مليون سهم. كما ارتفعت القيمة الرأسمالية للبورصة بنسبة 26% إلى 36.2 مليار د.ك مقارنة مع 28.7 مليار د.ك لعام 2018.

• بيد أن البورصة شهدت أداءً ضعيفاً منذ بدء تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد في مارس وخلال الربع الثاني من 2020، إلا أنها تمكنت من تعويض جزء من خسائر الأسهم بنهاية شهر يونيو بفضل تخفيف قيود الحظر والتحسين النسبي في أسعار النفط. ودفع الأداء الجيد الذي شهده شهر يونيو إلى تسجيل مؤشر السوق العام لنمو ملحوظ بنسبة 6% على أساس ربع سنوي على خلفية النمو الجيد لأسهم السوق الأول بصفة عامة، وذلك على الرغم من انخفاض المؤشر بنسبة 18% منذ بداية العام حتى نهاية الربع الثاني. وساهم هذا التعافي خلال يونيو في زيادة القيمة السوقية إلى 29.2 مليار دينار كويتي مقارنة بمستوياتها المنخفضة التي بلغت حوالي 20 مليار دينار كويتي تقريباً في أبريل، لتقترب بذلك من مستويات ما قبل الجائحة.

• أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، الذي كان سلبياً على مدى ثلاثة أشهر متتالية، فقد استعاد نشاطه مجدداً في يونيو، إذ ارتفعت التدفقات الصافية إلى 3.4 مليون دينار كويتي، مما يشير إلى تجدد اهتمام المستثمرين الأجانب بالأسهم الكويتية، وإن كان هذا المعدل ما يزال دون مستويات ما قبل الجائحة. وقد ساعد في تعزيز هذا التوجه تأكيد مورغان ستانلي لقرارها بترقية السوق إلى مؤشر الأسواق الناشئة في نوفمبر من العام الحالي.

4 - 5 التجارة، وميزان المدفوعات

• تصدرت هونج كونج في عام 2019، وفقاً لبيانات الإدارة العامة للجمارك، قائمة الدول المستوردة من الكويت، وتلتها السعودية ثم الإمارات، بينما حلت الصين رابعاً والعراق خامساً. وتتكون الصادرات الكويتية من السلع ذات المنشأ المحلي أو السلع المعاد تصديرها. في المقابل تصدرت الصين قائمة أهم الدول المصدرة للكويت في عام 2019، تليها في الأهمية الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الإمارات وتتبعها السعودية، بينما حلت اليابان في المرتبة الخامسة. ووفق بيانات الربع الثالث لكلا من عامي 2018 و2019، تركزت الصادرات الكويتية كما هو معروف في النفط الخام ومنتجاته بنسبة 92.2% و90.1% من إجمالي الصادرات للربع الثالث من العامين المذكورين، على التوالي. الأمر الذي يعكس الإنكشاف

الكبير للإقتصاد الكويتي على الصدمات الخارجية المتمثلة بتقلبات أسواق النفط. أما الواردات فهي شديدة التنوع سواء في مكوناتها أو مصادرها، بسبب محدودية تنوع الانتاج المحلي كما ونوعاً.

الحساب الجاري

• سجل الحساب الجاري لدولة الكويت (الذي يبين صافي المتحصلات والمدفوعات ما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) خلال عام 2019 وفق التقديرات الأولية فائضاً قدره 6.7 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 16 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي بمعدل يفوق مستوى الفائض المحقق في العام السابق 2018 بقيمة 6.0 مليار دينار كويتي وذلك على الرغم من انخفاض متوسط سعر برميل النفط الخام الكويتي المصدر في عام 2019 بنسبة 6 % إلى 64 دولاراً للبرميل، مقارنة بمتوسط سعر البرميل في 2018. وكان تقلص حجم عجز حساب الخدمات بمقدار 2.3 مليار دينار ليلغ 5.1 مليار دينار من أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز فائض الحساب الجاري. وتصل نسبة الارتفاع المحقق في الحساب الجاري في 2019 إلى نحو 11.9% مقارنة بالعام السابق.

الحساب المالي

• بينما حقق الحساب المالي لميزان المدفوعات - الذي يقيس التغيرات في صافي الأصول والخصوم الموجودات الخارجية للمقيمين وغير المقيمين - زيادة في صافي التدفقات للخارج لتصل إلى 7.4 مليار دينار مقابل 6.6 مليار دينار في عام 2019، ويعود هذا التحسن بصفة رئيسية إلى زيادة قيمة محفظة الاستثمارات في الأسواق المالية الخارجية بشكل ملحوظ.

حساب الاستثمار

• سجل حساب استثمارات محفظة الأوراق المالية، وأدوات الدين، تدفقاً صافياً للخارج قدره 10.5 مليار دينار و2.6 مليار دينار على التوالي، وذلك في ظل الأداء القوي للأسواق العالمية للأوراق المالية وأدوات الدين، هذا إلى جانب الاكتتاب العام لشركة أرامكو والأداء الإيجابي للبورصات الخليجية. بينما سجل الاستثمار المباشر في الخارج صافي تدفقات بقيمة 0.8 مليار دينار، نتيجة تراجع استثمارات الأوراق المالية في الخارج بمقدار 0.7 مليار دينار، في اتجاه مخالف للسنوات الأربع الماضية. كذلك ارتفع إجمالي الأصول الاحتياطية الدولية لبنك الكويت المركزي بنهاية العام 2019 بمقدار 0.8 مليار دينار إلى 12.1 مليار دينار (29.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي بما يعادل قيمة 8.7 شهراً من الواردات).

- وبمنظرة أكثر شمولية إلى وضع ميزان مدفوعات دولة الكويت تأخذ في الاعتبار التغير صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند "الحكومة العامة"، إضافة إلى قيمة التغير في إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر فائضاً يُقدَّر بنحو 3.8 مليار دينار خلال عام 2019، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 7.85 مليار دينار خلال العام السابق. ويتضمن الجدول التالي (3-4) ملخصاً مقارنة للبيانات المعدلة لميزان المدفوعات في 2018 والبيانات الأولية للميزان في 2019.

جدول (3-4)

ملخص تطورات ميزان المدفوعات لدولة الكويت

بين عامي 2018 (بيانات منقحة) و 2019 (بيانات أولية) بالمليون دينار كويتي

البيان	2018 - بيانات منقحة	2019 - بيانات أولية
الحساب الجاري ومنه:	6008	6722.5
الميزان السلعي	12382	10731.6
الصادرات السلعية - فوب	21771.1	19673.9
الصادرات النفطية	19731	17814.4
الواردات السلعية - فوب	9389.1	8942.3
الحساب الرأسمالي	64.8	41.6
الحساب المالي	6602.5	7427.7
الميزان الكلي	1139.8	821.2

المصدر : بنك الكويت المركزي

4 - 6 تطورات القطاع النفطي

أولاً: في مجال الاستكشاف والإنتاج المحلي:

- تنفذ شركة نفط الكويت العديد من مشاريع الحفر التي تهدف إلى تحقيق التوجهات الاستراتيجية العامة للمؤسسة في مجال الاستكشاف والإنتاج، وتخطط الشركة لحفر حوالي 21 بئراً استكشافية/تطويرية خلال العام المالي 2021/2020، بالإضافة إلى حوالي 433 بئراً تطويرية/إنتاجية، كما تقوم الشركة أيضاً بعدة مشاريع رئيسية أخرى من المتوقع أن يتم تشغيلها في السنة الجارية ووصولاً إلى 2022 لبعضها وأهم هذه المشاريع:

- إنشاء مركز تجميع جديد رقم (32) لجنوب وشرق الكويت.
- إنشاء مركز تجميع جديد -31 في حقل الصابرية شمال الكويت.

- معمل حقن ومعالجة المياه المعدة للطرح - شمال الكويت.
- تطوير النفط الثقيل فارس السفلي - 60 ألف برميل نفط/يوم.
- مرفقي الإنتاج الجوراسي JPFS رقمي 4 و 5 - شمال الكويت.
- خط التصدير الاستراتيجي الجديد من شمال الكويت إلى ميناء الأحمدى.
- ويهدف المشروعين الأخيرين إلى الوصول للمعدلات المستهدفة للطاقة الإنتاجية للغاز غير المصاحب والبالغة مليار قدم مكعب يومياً خلال الأعوام 2020-2025.

ثانياً: في مجال التكرير والتصنيع:

- تقوم شركتي البترول الوطنية الكويتية، والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة بتنفيذ برنامج الوقود البيئي الذي من المتوقع أن يتم تشغيله خلال الربع الثالث من عام 2020، بالإضافة إلى برنامج مصفاة الزور الذي من المتوقع أن يتم التشغيل التجاري الكامل له في ديسمبر 2020، حيث يهدف إلى تلبية الاحتياجات المستقبلية من الوقود، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعين رئيسيين يتوقع تشغيلهما في فبراير 2021 هما مشروع وحدة إسالة الغاز الخامسة بمصفاة ميناء الأحمدى، وبناء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الزور. وفي الخارج تقوم شركة البترول الكويتية العالمية بتنفيذ البرنامج الرأسمالي مصفاة الدقم في سلطنة عمان من المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع في الربع الثالث للعام المالي 2021/2022 والتشغيل المبدئي في مايو 2022.

ثالثاً: في مجال نشاط البتروكيماويات:

- تقوم الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة باستكمال دراسة التصميم الهندسية الأولية للبرنامج الرأسمالي "مجمع البتروكيماويات (الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني) المتكامل مع مصفاة الزور" لرفع اقتصاديات مصفاة الزور وتحسين أدائها المالي، والتوسع في نشاط البتروكيماويات لتنويع مصادر الدخل. كما تقوم شركة صناعة الكيماويات البترولية بإعداد دراسة الجدوى لمشروع مجمع البتروكيماويات (مشروع الأوليفينات الرابع) في الكويت. وفي خارج البلاد تقوم شركة البترول الكويتية العالمية بإعداد دراسة التصميم الهندسية الأولية للمشروع الرأسمالي مجمع البتروكيماويات المتكامل مع مصفاة الدقم في سلطنة عمان، كما تقوم شركة صناعة الكيماويات البترولية بتنفيذ إنشاء مصنع مشترك لإنتاج البولي بروبيلين مع شركة بامبينا في منطقة البيرتا في كندا، ومن المتوقع أن يتم التشغيل التجاري للمصنع في مارس من عام 2023.

رابعاً: في مجال البيع بالتجزئة:

- تقوم شركة البترول الوطنية الكويتية على المدى القصير بإنشاء محطات وقود تعبئة جديدة، حيث تم تصميم وبناء عدد (18) محطة تعبئة وقود جديدة، كما قامت شركة البترول الكويتية العالمية بتحسين الوضع الحالي لمنافذ التجزئة في إيطاليا، وبلجيكا ولوكسمبورغ، والمحافظة على كفاءة الشبكة في هولندا، واكتساب القيمة من الأسواق الاسكندنافية حتى عام 2025، بالإضافة إلى استغلال خدمات الديزل التي تقدمها الشركة وخبرتها في تطبيق نظام الخدمة الآلية في أوروبا لتطوير شبكة الخدمة الذاتية وغير الذاتية في الأسواق الإسبانية، وقامت الشركة بالاستحواذ على (75) محطة وقود في مقاطعة لياج في بلجيكا و(77) محطة وقود في إسبانيا وتطوير (15) محطة وقود وتغيير العلامات التجارية والتخارج من (5) محطات وقود.

خامساً: في مجال النقل البحري:

- وقعت شركة ناقلات النفط الكويتية عدة عقود لبناء ناقلات جديدة من أجل استبدال عدد (2) ناقلات متقادمة، كما تم توقيع عقد لبناء وتسليم عدد (1) ناقلة غاز وعدد (1) ناقلة نפט عملاقة بهدف تأمين الغطاء الاستراتيجي. ومن منطلق تأمين الاحتياجات التسويقية فقد قامت الشركة بتوقيع العقد الخاص ببناء وتسليم عدد (4) ناقلات منتجات بترولية متوسطة الحجم.

4 - 7 السكان والقوى العاملة

أولاً: السكان

- بلغ عدد سكان البلاد في نهاية العام 2019 حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 4776407 نسمة، منهم 1432045 كويتي، أي ما نسبته 29.98% من إجمالي السكان. وتتكون غالبية باقي السكان من الآسيويين بنسبة 41.07%، بينما يشكل العرب نسبة 25.44%. وتقل نسبة الذكور من الكويتيين (48.9%) عن الإناث (51.1%)، في حين تصل نسبة الذكور من غير الكويتيين 68.8% في مقابل 31.2% للإناث. ومن بين المؤشرات السكانية المهمة نسبة الملتحقين بعائل والتي تصل في الكويت 52.7%، مقابل 72% في السعودية، 58% في عمان، 48.6% في البحرين، 39% في قطر، و37.5% في الإمارات (الأمم المتحدة 2020). وتصل نسبة الخصوبة (عدد المواليد لكل ألف من السكان) في الكويت إلى 14.4% مقارنة مع وفيات قدرها 2.7 لكل ألف من السكان. وخليجياً لا تفوق الكويت في معدل المواليد سوى عمان بمعدل 19.6%، والسعودية (18.0). وتتفوق السعودية في معدل الوفيات (3.5).

ثانياً: قوة العمل

- يعاني سوق العمل المحلي من خلل هيكلي ناتج عن ضعف مساهمة العمالة الكويتية في القطاع الخاص لأسباب متعددة أهمها اعتبارات المهارة ومستوى الأجور. ويجدر التنويه هنا بأن ارتفاع نسبة العمالة غير الكويتية لا يمكن تبريره دائماً بنمو حقيقي لأنشطة القطاع الخاص دائماً، بل قد يبرر وبدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر بإغراق السوق بعمالة غير ماهرة لاعتبارات تجارية مرتبطة بتجارة الإقامة وهي من بين الظواهر التي كشفت جائحة فيروس كورونا المستجد عن مدى اتساعها.
- وتبلغ قوة العمل الإجمالية 2966256 عاملاً، منهم 440022 كويتي بنسبة 14.8%، و2526234 غير كويتي بنسبة 85.2%. وذلك في نهاية العام 2019، وتتركز أغلبية قوة العمل الكويتية في القطاع الحكومي بنسبة 78.4%، ثم في القطاع الخاص بنسبة 14.5%، بينما تصل البطالة إلى 7%. على النقيض من ذلك يستحوذ القطاع الخاص على غالبية العمالة الوافدة بنسبة 65.59%، ثم العمالة المنزلية بنسبة 29.48%، وأخيراً القطاع الحكومي بنسبة 4.76%. ويعكس هذا التوزيع استمرار الوضع التاريخي، والذي يبرر بفوارق الأجور والمزايا الإضافية المرتبطة بالعمل الحكومي، والذي تفضله أغلبية قوة العمل الكويتية.
- وعند النظر إلى توزيع قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية، في نهاية عام 2019، يلاحظ تركيز قوة العمل الكويتية في أنشطة "الإدارة العامة والدفاع" بنسبة 79.71%، و"الأنشطة العقارية والإيجارية" و"الخدمات الأعمال" بنسبة 5.46%، و"الإنشاءات" بنسبة 4.3%، و"الوساطة المالية" بنسبة 2.1%. في حين تتركز قوة العمل غير الكويتية في "العمالة المنزلية" بنسبة 29.58%، ثم "تجارة الجملة والتجزئة"، 17.15%، تليها "الإنشاءات" بنسبة 16.78%، و"الأنشطة العقارية والإيجارية وخدمات الأعمال" بنسبة 6.43%، و"الصناعة التحويلية" بنسبة 5.95%.
- وفي مجال توزيع قوة العمل حسب المستوى التعليمي، تشير قواعد بيانات نظام معلومات سوق العمل، بالإدارة المركزية للإحصاء في نهاية سبتمبر 2029، إلى هيمنة حملة "الشهادات الجامعية" ضمن قوة العمل الكويتية، 39%، ثم حملة "الثانوية وما يعادلها"، 4.21%، ثم "فوق الثانوية ودون الجامعية"، 5.13%، يليها "المتوسطة"، 12.5%. مع تركيز حوالي نصف قوة العمل غير الكويتية ضمن حملة الشهادة "المتوسطة"، 50.5%. ثم "الثانوية وما يعادلها"، 25.5%، يليها "الجامعية"، 12.1%. ويعكس هذا التوزيع، حسب المستوى التعليمي، حاجة القطاع الخاص للعمالة الوسطى، والتي غالباً ما تتطلب الشهادة المتوسطة أو الثانوية الفنية.

ثالثاً: معدل البطالة

- اعتماداً على معلومات مجلس الخدمة المدنية، بلغ عدد المتعطلين الكويتيين في 22 أبريل 2019، ما مجموعه 7410، منهم 3311 من الذكور، ونسبة 44.68% من الإجمالي، و4099 من الإناث، ونسبة 55.32% من الإجمالي. وبالمقارنة مع أرقام عام 2018، يلاحظ انخفاض عدد المتعطلين بنسبة 45.2% (من 13523 إلى 7410)، ويسري هذا الانخفاض على حالتي الذكور والإناث.
- أما عن فترة التعطل فتركزت في فترة أقل من 6 أشهر عام 2019 (65.36% من إجمالي المتعطلين). تليها فترة 6 - 12 شهر (24.83% من إجمالي المتعطلين)، ثم فترة 12 شهر وأكثر (9.81% من إجمالي المتعطلين). ويلاحظ في هذا المجال انخفاض نسبة المتعطلين لفترة 12 شهر وأكثر بين عامي 2018 و2019 (من 45.66% إلى 9.81%).
- ومن الخصائص الأخرى للمتطلين المسجلين لدى ديوان الخدمة المدنية، حسب بيانات عام 2019، غلبة الإناث، 55.32% من جملة المتعطلين، بالمقارنة مع النسبة المتبقية للذكور، 44.68%. مع انخفاض نسبة المتعطلين من الإناث، وارتفاعها للذكور بين عامي 2018 و2019. كما تتركز أعداد المتعطلين في الفئة العمرية 15 - 29 سنة (74.72% من المتعطلين)، ثم في الفئة العمرية 15 - 39 سنة (89.39% من المتعطلين). وتتنخفض أعداد المتعطلين كلما ارتفعت الفئة العمرية، كما تنخفض نسبة المتعطلين من المتزوجين (40.38%)، وكذلك الحال مع المطلقين والأرامل (19.16%).

رابعاً: فرص التوظيف في القطاع الخاص

- اعتماداً على تقرير الهيئة العامة للقوى العاملة عن العمالة في القطاع الخاص لعام 2019، يلاحظ أن هناك 9 قرارات صادرة لتنظيم هذا السوق، و4 قرارات صادرة للتعامل مع انتقال الأيدي العاملة، وقرارين لتقدير احتياجات أنشطة أصحاب الأعمال في القطاع الخاص، و5 قرارات وزارية تخص الرسوم على تصاريح العمل، والتحويل، وإذن العمل، و3 قرارات بشأن المتميزين. وتشير المعلومات المتوفرة إلى زيادة أعداد الباحثين عن فرص عمل بالقطاع الخاص، من 15043 عام 2016، إلى 23174 عام 2019. وذلك بالمقارنة مع احتياجات القطاع الخاص حسب طلب الشركات، والذي ارتفع من 5113 عام 2016، إلى 6746 عام 2019.
- ويلاحظ وجود فجوة (فائض في طلب التوظيف وانخفاض في عرض الوظائف في القطاع الخاص). وبلغ معدل نمو هذه الفجوة خلال الفترة المذكورة 65.4%. وهو الأمر الذي يعكس، ضمن اعتبارات أخرى، حقيقة أن المعروض من العمالة للعمل بالقطاع الخاص لا يتسق مع احتياجات هذا القطاع. ويتضح ذلك

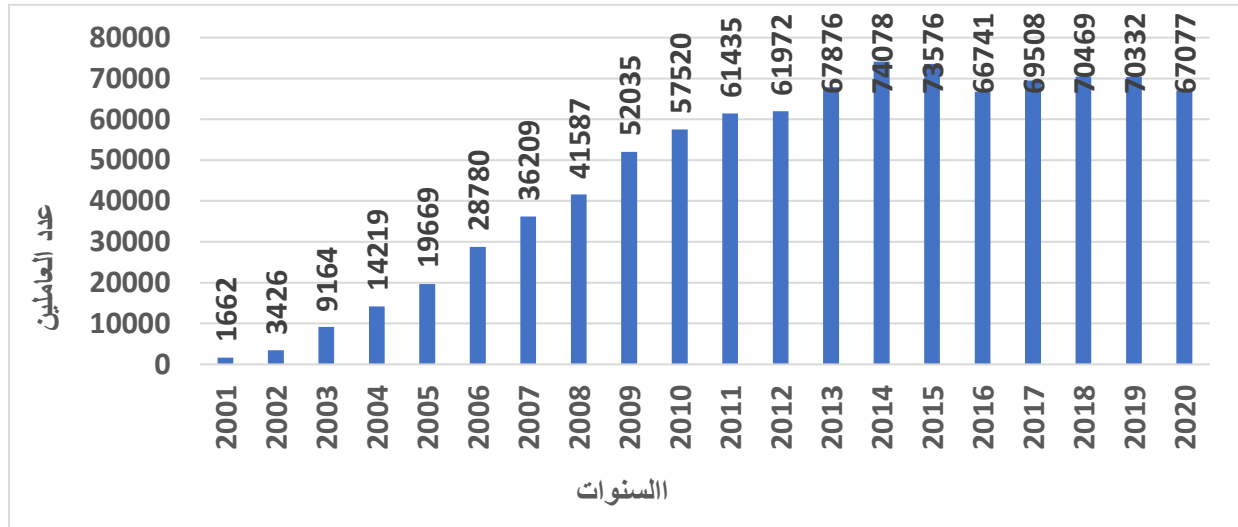
بجلاء من خلال المعلومات الصادرة من الهيئة العامة للقوى العاملة. والتي تشير إلى أن الباحثين عن العمل بالقطاع الخاص يحملون، في الأغلب، تخصصات في المحاسبة، والهندسة الميكانيكية والمدنية، والحقوق، والفقه. وإن إقبال القطاع الخاص ضعيف على حملة مثل هذه التخصصات. في حين يرتفع طلب القطاع الخاص على تخصصات هندسة الطيران، وخدمة العملاء، والاتصال الجماهيري، والعلاقات العامة.

خامساً: برنامج دعم العمالة في القطاع الخاص

- صدر قانون رقم 19 لعام 2000 حول إعادة هيكلة القوى العاملة (دعم العمالة) ليوفر حافز للقطاع الخاص باستيعاب العمالة الكويتية، بهدف تخفيف الضغط على القطاع الحكومي كمستوعب أساسي لهذه العمالة.
- وكما أشارت المعلومات، أعلاه، فإنه، وبعد حوالي 19 عام من صدور القانون والعمل به، لم يستوعب القطاع الخاص سوى 14.5% من العمالة الكويتية، مع تحمل الباب الأول، بالميزانية العامة للدولة، لأكبر عبء مالي، لتوفير فرص العمل حكومياً، في ظل تزايد الضغوط لإيجاد مصادر تمويل إضافية للميزانية في ظل الصدمات الخارجية الحالية.
- وتشير بيانات الهيئة العامة للقوى العاملة، إلى وصول عدد المشمولين بالبرنامج إلى 67077، عام 2020، ووصول المبالغ المدفوعة من قبل الحكومة لدعم العمالة إلى 409.9 مليون دينار، وبمبلغ متركم خلال الفترة 2001 ولغاية منتصف عام 2020، يبلغ نحو 5210 مليون دينار، لنفس العام. ويوضح الشكلين (3-4) و(4-4) تطور أعداد المستفيدين من دعم العمالة، والمبالغ المدفوعة للمشمولين بهذا الدعم.

الشكل (3.4)

عدد العاملين المستفيدين من دعم العمالة 2001 - 2020

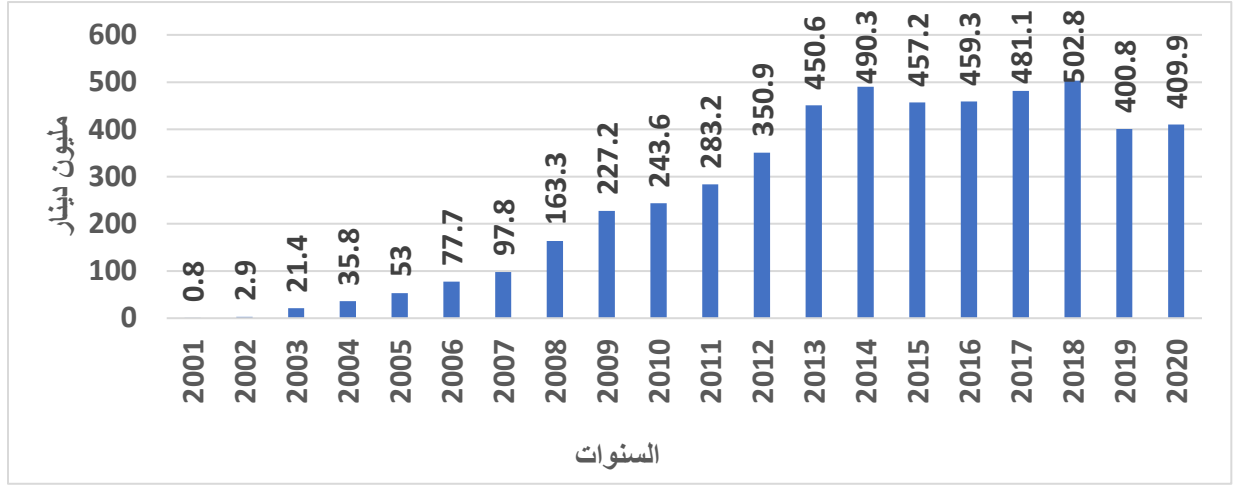


المصدر: الهيئة العامة للقوى العاملة

الشكل (4.4)

مبالغ الدعم المدفوعة للمشمولين في القطاع الخاص

لأقرب مليون دينار، 2020 - 2001



المصدر: الهيئة العامة للقوى العاملة

الفصل الخامس
مشروع ميزانية
السنة المالية 2021/2020
والأسس التي بني عليها

الفصل الخامس

مشروع ميزانية السنة المالية 2021/2020

والأسس التي بني عليها

أولاً: مقدمة

- أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (6) لسنة 2019 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيف الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2021/2020 وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها).
- وقد قامت وزارة المالية - شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2021/2020.
- وتمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2021/2020 في الآتي:
 - توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه التي وجه فيها إلى أن الأوضاع الاقتصادية تفرض علينا اتخاذ إجراءات ووضع برامج تهدف إلى ترشيد الإنفاق وخفض بنود مصروفات الميزانية، وأكد سموه على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والشعبية لمعالجة النقص في موارد الدولة، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة توفير الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الأساسية، ودعى سموه مجلس الأمة إلى التعاون مع الحكومة في إصدار التشريعات التي تهدف إلى خفض العجز في الميزانية وسد النقص في موارد الدولة المالية.
 - في ظل استمرار سياسة الدولة الداعية إلى ترشيد الإنفاق وضغط المصروفات ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالميزانية العامة فقد قامت وزارة المالية بالآتي:

- استكمال مراجعة ودراسة إعادة تسعير السلع والخدمات العامة من خلال اللجنة المعنية بدراسة أسعار الدعم بهدف معالجة أوجه الهدر بالميزانية وإعادة توزيعه لمستحقيه والمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية وإصلاح هيكل المالية العامة.
- التأكيد على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2021/2020.
- كما روعي توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الانفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.
- واعتماداً على ما سبق فقد تم إعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020 ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2020/2019 كما هو موضح بالجدول رقم (5-1).

جدول (5-1) تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2021/2020 ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2020/2019 (مليار دينار)

النسبة %	الفرق	ميزانية 2020/2019	مشروع ميزانية 2021/2020	بيان
59%	(8.3)	13.9	5.6	الإيرادات النفطية
0.0%	0.0	1.9	1.9	الإيرادات غير النفطية
52%	(8.3)	15.8	7.5	أولاً: جملة الإيرادات
4%	(0.9)	22.5	21.5	إجمالي المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية
50%	(0.8)	1.6	0.8	استقطاع احتياطي الأجيال القادمة 10% من جملة الإيرادات
7%	(1.7)	24.1	22.3	ثانياً: جملة المصروفات والالتزامات
79%	6.6	(8.3)	(14.8)	ثالثاً: العجز

أهم مكونات المصروفات:

- تمثل تعويضات العاملين وما في حكمها بنسبة 56.0% من إجمالي ميزانية السنة المالية 2021/2020 والتي تدرج بالأبواب الأول - تعويضات العاملين، والسادس المنح، والسابع المنافع الاجتماعية، وتركزت في (مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة - مساهمة الخزنة العامة في التأمينات الاجتماعية - إعانات الباحثين عن عمل - الرعاية الاجتماعية).
- في حين شكل الدعم ما يقارب 16.60% من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2021/2020، حيث تركز هذا الدعم في دعم الطاقة والوقود.
- تمثل النفقات الرأسمالية ما نسبته 13.40% من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2021/2020.
- باقي المصروفات تتمثل في المصروفات التشغيلية والجارية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تحول من ميزانية الدولة.

النسبة	الفرق	ميزانية 2021/20	ميزانية 2020/19	مكونات المصروفات
56.1%	88.0	12,085.8	11,997.8	1- المرتبات وما في حكمها
16.6%	148.5-	3,578.0	3,726.5	2- الدعومات
13.4%	848.6-	2,887.9	3,736.3	3- النفقات الرأسمالية
1.8%	50.3	391.7	341.4	4- حساب العهد
12.1%	86.2-	2,611.6	2,697.8	5- باقي المصروفات

- تضمنت تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2021/2020 مبلغ 500 مليون دينار خصصت لمواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد.
- تم تخصيص إضافة مبلغ 240 مليون دينار بميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (654) لسنة 2020 والذي يقضي بصرف دعم مالي لأصحاب العمل المسجلين على الباب الخامس لمدة ستة شهور، وكذلك صرف ذات الدعم للعمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية المسجلة على الباب الثالث لمدة ستة شهور.

- هذا وحرصت وزارة المالية عند اعداد مشروع ميزانية السنة المالية 2021/2020 على المحافظة على حقوق الموظفين في الباب الأول - تعويضات العاملين ومكتسبات المواطنين في الدعومات المختلفة المقدمة دون المساس في هذه المبالغ أول تخفيضها.

ثانياً: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020:

- تتمثل إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية في مختلف المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد المالية لمواجهة الحاجات العامة، ومن أهم تلك المصادر النفط الخام والغاز حيث يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية بالدولة، يلي ذلك من حيث الأهمية إيرادات الضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية (الضمان الصحي) والإيرادات الأخرى التي تشمل مبيعات السلع والخدمات، والغرامات والجزاءات والمصادر، والإيرادات المتنوعة.
- وتتكون الإيرادات من ستة أبواب يندرج تحت كل باب عدد من المجموعات التي تشمل عدة فئات تشتمل على عدة بنود يشمل كل منها على أنواع مختلفة، ويوضح الجدول رقم (2-5) توزيع تقديرات الإيرادات في السنة المالية 2021/2020.
- وقد قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2021/2020 بمبلغ 7 502 571 000 دينار بنقص مقداره 8 309 173 000 دينار عن تقديرات السنة المالية 2020/2019 والبالغة 15 811 744 000 دينار أي بنسبة 52.6%.

**جدول (2-5) تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية
للسنة المالية 2021/2020**

تقديرات السنة المالية 2020/2019	تقديرات السنة المالية 2021/2020		بيان	باب	مجموعة
	إجمالي	تفصيلي			
13,863,352,000	5,628,227,000		الإيرادات النفطية	11	
13,863,352,000		5,628,227,000	النفط الخام والغاز		111
575,892,000	586,253,000		الضرائب والرسوم	12	
185,000,000		190,000,000	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية		121
0		0	الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة		122
14,000,000		18,000,000	الضرائب على الملكية		123
0		0	الضرائب على السلع والخدمات		124
376,892,000		378,253,000	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية		125
0		0	ضرائب أخرى		126
108,068,000	110,000,000		المساهمات الاجتماعية	13	
0		0	مساهمات الضمان الاجتماعي		131
108,068,000		110,000,000	مساهمات اجتماعية أخرى		132
0	0		المنح (إيرادات)	14	
0		0	المنح - من حكومات أجنبية		141
0		0	المنح - من منظمات دولية		142
0		0	المنح - من وحدات حكومية أخرى		143
1,247,320,000	1,159,139,000		إيرادات أخرى	15	
73,963,000		76,438,000	دخل ملكية		151
755,875,000		767,409,000	مبيعات السلع والخدمات		152
136,253,000		146,651,000	الغرامات والجزاءات والمصادرات		153
0		0	التحويلات الطوعية عدا المنح		154
281,229,000		168,641,000	إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر		155
17,112,000	18,952,000		إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	16	
10,000,000		13,800,000	إيرادات التخلص من الأصول غير المالية		162
7,112,000		5,152,000	إيرادات فروقات تغير أسعار العملة		163
15,811,744,000	7,502,571,000	7,502,571,000	جملة الإيرادات		

- هذا وقد بلغت الإيرادات الإجمالية المحصلة في السنوات المالية الثلاث السابقة كالاتي:

دينار	المحصل في السنوات المالية
15 811 744 000	السنة المالية 2020 / 19
15 089 000 000	السنة المالية 2019 / 18
13 344 268 000	السنة المالية 2018 / 17

- وتنقسم الإيرادات الإجمالية إلى الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وذلك على النحو التالي:

الإيرادات	المبلغ
الإيرادات النفطية	5 628 227 000
الإيرادات غير النفطية	1 874 344 000
الإجمالي	7 502 571 000

- تساهم الإيرادات النفطية بنسبة 75.01% من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2021/2020، بينما تساهم الإيرادات غير النفطية بما نسبته 24.98% من إجمالي تقديرات الإيرادات.

الباب الأول - الإيرادات النفطية

دينار	السنة المالية
5 628 227 000	تقديرات السنة المالية 2021/2020
13 863 352 000	تقديرات السنة المالية 2020/2019
8 235 125 000	نقص بنسبة 59.4% عن تقديرات السنة المالية 2020/2019

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية:

حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك (OPEC)	2.500 مليون برميل/ اليوم
سعر البرميل	30 دولار أمريكي / برميل
سعر الصرف	302 فلس / دولار أمريكي

365 يوم	السنة المالية 2020/2019
** المقدرة بمبلغ 2,932.2 مليون دينار	خصم تكاليف الإنتاج

** بعد إضافة فوائد التمويل المستردة (قرار لجنة الشؤون الاقتصادية رقم 4/2019 في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2019/1/23).

الباب الثاني - الإيرادات غير النفطية: الضرائب والرسوم

- تشمل إيرادات هذا الباب كافة أنواع الضرائب والرسوم التي تحصلها الجهات الحكومية، وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة والضرائب على الملكية والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والضرائب الأخرى.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2021/20	586 253 000
تقديرات السنة المالية 2020/19	575 892 000
زيادة بنسبة 1.8% من تقديرات السنة المالية 2020/19	10 361 000

الباب الثالث - المساهمات الاجتماعية

- يشمل هذا الباب متحصلات الوحدات الحكومية من أرباب العمل نيابة عن عاملهم، أو من العاملين، أو من العاملين لحساب أنفسهم، أو من العاطلين عن العمل تضمن أحقية المساهمين أو من يعولون أو ورثتهم في الحصول على منافع اجتماعية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2021/20	110 000 000
تقديرات السنة المالية 2020/19	108 068 000
زيادة بنسبة 1.79% من تقديرات السنة المالية 2020/19	1 932 000

الباب الخامس - إيرادات أخرى

- يشمل هذا الباب كافة أنواع إيرادات الوحدات الحكومية بخلاف إيرادات النفط والضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح، ويدخل ضمنها المجموعات التالية: دخل ملكية، مبيعات السلع والخدمات، الغرامات

والجزاءات والمصادر، التحويلات الطوعية عدا المنح، وإيرادات أخرى متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2021/20	1 159 139 000
تقديرات السنة المالية 2020/19	1 247 320 000
نقص بنسبة 7.07% من تقديرات السنة المالية 2020/19	(88 181 000)

الباب السادس - إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى

- يشمل هذا الباب المبالغ المحصلة من مبيع الأصول المملوكة من الدولة وإيرادات غير تشغيلية أخرى مثل إيرادات فروق تغير أسعار العملة.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2021/20	18 952 000
تقديرات السنة المالية 2020/19	17 112 000
زيادة بنسبة 10.75% من تقديرات السنة المالية 2020/19.	1 840 000

ثالثاً: المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020

توجيه (2) المصروفات الجارية:

الباب الأول - تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2021/2020

- وبالرغم من استمرار الاتجاه إلى ترشيد الإنفاق وضبط المصروفات، وانعكاس ذلك على تقديرات الميزانية للسنة المالية 2020/2019 ، إلا أن وزارة المالية حرصت في اعداد ميزانية 2021/2020 على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستيعاب عناصر العمل الكويتية من خريجي الجامعات والمراحل التعليمية المختلفة وفقاً لإحتياجات ومتطلبات أجهزة الخدمات الحكومية من وظائف وأعمال لازمة للتنمية الإدارية في

كافة المجالات بالوزارات والإدارات الحكومية واستمرار تغطية إحتياجات هذه الجهات وفقاً لمركزية التعيين تنفيذاً لخطة توظيف الكويتيين المعتمدة من مجلس الوزراء بالقرار رقم 551 الصادر بتاريخ 1999/8/8.

• وقد روعي في إعداد ومراجعة اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية للباب الأول - تعويضات العاملين الالتزام بالأسس والقواعد المتبعة في إعداد هذا الباب فيما يختص بالمكافآت والترقيات والأقدمية والترقيات بالاختيار وقواعد تنفيذ سياسة الإحلال وما سبق إقراره من بدلات ومكافآت، وتوفير الاعتمادات اللازمة للتعيينات الجديدة.

• وقد بلغت جملة اعتمادات الباب الأول - تعويضات العاملين للسنة المالية 2021/2020 للوزارات والإدارات الحكومية مبلغ 7501,9 مليون دينار بمعدل نقص 2.5% عن المعتمد للسنة المالية السابقة 2020/2019 وهو 7692,1 مليون دينار كما هو موضح بالجدول التالي.

اعتمادات الباب الأول: تعويضات العاملين (مليون دينار كويتي)

بيان	المعتمد 2021/2020	المعتمد 2020/2019	الفرق	نسبة النقص %
جملة الباب الأول: تعويضات العاملين	7501,9	7692,1	190.2	2.5 %

الباب الثاني السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2021/2020

• يشمل هذا الباب المصروفات التي تتفقها الجهات الحكومية في سبيل تسيير أعمالها التشغيلية والجارية من مستلزمات سلعية وخدمات، حيث بلغت اعتمادات الباب الثاني - السلع والخدمات للسنة المالية 2021/2020 مبلغ 3,011,451,000 دينار، بنقص مقداره 342,139,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019 والبالغة 3,386,285,000 دينار أي بنسبة 11.10%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثاني - السلع والخدمات للسنة المالية 2021/2020	3 011 451 000
جملة اعتمادات الباب الثاني - السلع والخدمات للسنة المالية 2020/2019	3 386 285 000
نقص بنسبة 11.1% عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019	(374 834 000)

الباب الخامس - الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020

- يشمل هذا الباب الإعانات كمدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. وقد تصمم الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج أو الأسعار التي تباع بها المخرجات، وتدفع الإعانات إلى المنتجين وليس إلى المستهلك النهائي، وهي بمثابة تحويلات جارية فقط وليست تحويلات رأسمالية، وتتكون إعانات الإنتاج من إعانات تحصل عليها المشروعات نتيجة قيامها بالإنتاج ليست مرتبطة بمنتجات معينة. تشمل الإعانات أيضاً على التحويلات إلى الشركات العامة وأشبه الشركات العامة لتعويضها عن خسائر تتحملها في أنشطتها الإنتاجية نتيجة لتقاضي أسعار تقل عن متوسط تكلفة الإنتاج لديها كمسألة من مسائل السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقصودة من جانب الحكومة، وتصنف الإعانات أولاً حسب إذا كانت الجهة المتلقية منتجاً عاماً أو خاصاً، ثم حسب ما إذا كان المنتج مشروعاً غير مالي أو مشروعاً مالياً. وتشمل الشركات العامة، مثال (دعم منتجات مكرره وغاز مسال مسوق محلياً، دعم تخفيض تكلفة الوقود، وخفض تكلفة المعيشة).
- بلغت اعتمادات الباب الخامس-الإعانات للسنة المالية 2021/2020 مبلغ 577,571,000 دينار، بنقص مقداره 61,890,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019 والبالغة 639,461,000 دينار أي بنسبة 9.67%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات (الباب الخامس - الإعانات) للسنة المالية 2021/2020	577 571 000
جملة اعتمادات (الباب الخامس - الإعانات) للسنة المالية 2020/2019	639 461 000
نقص بنسبة 9.67 % عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019	(61 890 000)

الباب السادس - المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2021/2020

- يشمل هذا الباب المنح (مصروفات) تتمثل في تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من وحدة حكومية إلى أجنبية أو منظمات دولية أو وحدات حكومية أخرى، وتصنف المنح أولاً حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية. كما يتضمن تمويل الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة.
- بلغت اعتمادات الباب السادس - المنح (مصروفات) للسنة المالية 2021/2020 مبلغ 5,432,467,000 دينار، بزيادة مقدارها 180,246,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019 والبالغة 5,252,221,000 دينار أي بنسبة 3.43%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السادس - المنح (مصروفات) للسنة المالية 2021/20. (يتضمن تمويل الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة)	5 432 467 000
جملة اعتمادات الباب السادس - المنح (مصروفات) للسنة المالية 2020/19. (يتضمن الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة).	5 252 221 000
زيادة بنسبة 3.43% عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019	180 246 000

الباب السابع - المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2021/2020

- يشمل هذا الباب المنافع الاجتماعية وهي تحويلات نقدية أو عينية لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة، والخطر الاجتماعي هو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيراً معاكساً على رفاهية الأسر المعنية إما بأن يفرض أعباء إضافية على مواردها أو بأن يؤدي إلى انخفاض دخلها.

- بلغت اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2021/2020 مبلغ 866 417 000 دينار، بنقص مقداره 128 305 000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019 والبالغة 994 722 000 دينار أي بنسبة 12.90%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2021/2020	866 417 000
جملة اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2020/2019	994 722 000
نقص بنسبة 12.90% عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019	(128 305 000)

الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020

- يشمل هذا الباب المصروفات الأخرى وهي أنواع أخرى من المصروفات لم يرد ذكرها في الأبواب السابقة، كإيجار أصول طبيعية ومصروفات أخرى متنوعة وخسائر فروقات تغير عملة.
- بلغت اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2021/2020 مبلغ 1 853 469 000 دينار، بزيادة مقدارها 589 949 000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019 والبالغة 1 263 520 000 دينار أي بنسبة 46.7%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2021/2020	1 853 469 000
جملة اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2020/2019	1 263 520 000
بنسبة زيادة 46.7% عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019	589 949 000

توجيه (3) النفقات الرأسمالية:

- هي النفقات التي تدفع على شراء الأصول غير المتداولة أو الإضافات عليها أو إجراء صيانة جذرية لها. وتعتبر الصيانة جذرية عندما تؤدي إلى إطالة العمر الإنتاجي للأصل أو تحسين كفاءة وأداءه، وتستخدم الوحدات الحكومية الأصول لإنتاج سلع وخدمات شأنها في ذلك شأن الشركات. فعلى سبيل المثال، تستخدم المباني الإدارية إلى جانب خدمات موظفي الحكومة، المعدات المكتبية، وبيع وخدمات أخرى في إنتاج خدمات اجتماعية أو فردية مثل الخدمات الإدارية العامة، غير أنه إضافة إلى ذلك غالباً ما تمتلك الحكومات أصولاً يستهلك الجمهور العام خدماتها بصورة مباشرة وأصلاً يتعين المحافظة عليها بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية. وبذلك وعند تطبيق مفهوم الأصول على قطاع الحكومة العامة، فإنه يتضمن عادة مجموعة أصول أوسع نطاقاً بكثير من الأصول التي تملكها مؤسسات القطاع الخاص.
- بلغت اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2021/2020 مبلغ 720 000 311 دينار، بنقص مقداره 959 967 000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019 والبالغة 3 271 687 000 دينار أي بنسبة 29.34%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2021/2020	2 311 720 000
جملة اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2020/2019	3 271 687 000
نقص بنسبة 29.34 % عن اعتمادات السنة المالية 2020/2019	(959 967 000)

مصادر البيانات

أولاً: المصادر العربية:

- الإدارة العامة للجمارك، بيانات الصادرات والواردات حسب المجموعات السلعية، وحسب البلدان المستوردة، والمصدرة .
- الهيئة العامة للقوى العاملة، بيانات قوة العمل.
- بنك الكويت المركزي، 2020، ضوابط التمويل المقدم للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا.
- بنك الكويت المركزي، مرئيات بنك الكويت المركزي بشأن الإجراءات المقترحة لمواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا على الإقتصاد الكويتي، مارس 2020
- موقع الإدارة المركزية للإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية.
- موقع الإدارة المركزية للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين.
- موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بيانات السكان، وقوة العمل.
- موقع بنك الكويت المركزي، بيانات التجارة الخارجية.
- موقع بنك الكويت المركزي، بيانات ميزان المدفوعات.
- موقع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، التقرير السنوي 2019/2018 .
- موقع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين.
- موقع وزارة المالية، المملكة العربية السعودية.
- موقع وزارة المالية، دولة الامارات العربية المتحدة .
- موقع وزارة المالية، دولة قطر.
- موقع وزارة المالية، سلطنة عمان.

ثانياً: ردود الجهات الحكومية على مخاطبات وزارة المالية:

- ادارة الاقتصاد الكلي – وزارة المالية
- ادارة الدين العام – وزارة المالية
- ادارة الشؤون الاقتصادية – وزارة المالية
- ادارة الضريبة – وزارة المالية
- الادارة العامة للجمارك
- الادارة المركزية للإحصاء
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- الجهاز الفني لبرامج التخصيص
- الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- الهيئة العامة للقوى العاملة
- بنك الكويت المركزي
- جهاز حماية المنافسة
- ديوان الخدمة المدنية
- مؤسسة البترول الكويتية
- هيئة أسواق المال

- هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة النفط

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

- International Monetary Fund (IMF), 2020, World Economic Outlook, April, 2020.
- International Monetary Fund (IMF), 2020, World Economic Outlook, June, 2020.
- International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, January. 2020.
- International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, October 2019
- The National Newspaper Website, May 2, 2020.
- United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD), UNCTADSTAT, 2020
- United Nations (UN), World Population Prospects, Vols I & II, 2020
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Global Impact of the Coronavirus (COVID-19) Epidemic, 2020UNCTAD/DITC/INF/2020/1.
- US Bureau of Labor Statistics Website
- World Bank Group, Global Economic Prospects, 2020.
- World Bank Group, Kuwait: Economic Update, 2020.
- World Trade Organization (WTO), UNCTAD and ITC, 2019, World Tariff Profiles.
- ZAWYA Website, COVID-19 Smashes Saudi Non-oil Private sector in March: PMI, April 2020